تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون
الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)

الأمم المتحدة

تقرير
اللجنة المعنية
بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية: الدورة الثامنة والأربعون

الملحق رقم ٣٥ (A/48/35)

الأمم المتحدة

نيويورك، ١٩٩٤

ملاحظـــة

تتألف رمـــوز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى احدى وثائق
الأمـــم المتحـدة

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
كتاب الإحالة			هـ
أولا -	مقدمة	١ - ٨	١
ثانيا -	ولاية اللجنة	٩ - ١١	٢
ثالثا -	تنظيم الأعمال	١٢ - ١٧	٣
	ألف - انتخاب أعضاء المكتب	١٢ - ١٤	٣
	باء - المشاركة في أعمال اللجنة	١٥ - ١٦	٤
	جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل	١٧	٤
رابعا -	الاجراءات التي اتخذتها اللجنة	١٨ - ٧٠	٤
	ألف - الاجـــراءات المتخـذة وفقـا لقـرار الجمعيـة العامة ٦٤/٧٤ ألف	١٨ - ٤٥	٤
	١ - استعـراض الحالـة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة	١٨ - ٣١	٤
	٢ - ردود الفعـــل ازاء التطـــورات التـــي تمس حقوق الشعـــب الفلسطينـــي غيـــر القابلة للتصرف	٣٢ - ٣٨	٨
	٣ - الإجراء الـذي اتخذته اللجنة لتشجيع ايجاد تسويـة شاملـة وعادلة ودائمة وفقا لقرارات مجلس الأمن	٣٩ - ٤٣	٩
	٤ - حضـــور المؤتمرات والاجتماعات الدوليـــة	٤٤	١١
	٥ - الاجـراءات التـي اتخذتهـا هيئـات الأمـم المتحـدة وحركـــة بلـدان عـــدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية	٤٥	١١
	باء - الاجـــراءات التـي اتخذتهـا اللجنـة وشعبـة حقوق الفلسطينييـــن وفقـا لقراري الجمعية العامة ٦٤/٤٧ ألف وباء	٤٦ - ٧٠	١٣

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
١ -	الحلقات الدراسية	٤٧ - ٥٦	١٤
٢ -	التعاون مع المنظمات غير الحكومية . . .	٥٧ - ٦٥	١٦
٣ -	البحوث والرصد والمنشورات	٦٦ - ٦٨	١٨
٤ -	نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين	٦٩	١٨
٥ -	اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني	٧٠	١٩
خامسا -	الاجراءات التي اتخذتها ادارة شؤون الإعلام تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٦٤ جيم	٧١ - ٨٤	١٩
سادسا -	توصيات اللجنة	٨٥ - ٩٦	٢٢

المرفقات

الأول -	توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين	٢٧
الثاني -	حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة الى الشعب الفلسطيني (مقر اليونسكو، باريس ٢٦ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣)	٣١
الثالث -	الحلقة الدراسية لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين (نيويورك، ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣)	٣٥
الرابع -	ندوة الأمم المتحدة الاقليمية العاشرة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه الى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣)	٣٧
الخامس -	ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية السابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين (فيينا، ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣)	٣٩
السادس -	اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين (فيينا، ٢٥ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣)	٤٤
السابع -	الحلقة الدراسية الافريقية السابعة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (داكار، السنغال، ٣٠ آب/أغسطس الى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣) . .	٥٠

(هـ)

كتاب الإحالة

١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣

سيدي،

يشرفني أن أرفق طي هذا تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وذلك لتقديمه إلى الجمعية العامة وفقا للفقرة ٤ من القرار ٤٧/٦٤ ألف المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

وتقبلوا، سيدي، أسمى آيات تقديري.

(توقيع) كيبا بيران سيسيه
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب
الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

سعادة السيد بطرس بطرس غالي
الأمين العام للأمم المتحدة

أولا - مقدمـــة

١ - أنشأت الجمعية العامة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بقرارها ٣٣٧٦ (د-٣٠) المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥، الذي طلبت الجمعية فيه إلى اللجنة أن تنظر في برنامج وتوصي به إليها يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف التي اعترفت بها الجمعية العامة في القرار ٣٢٣٦ (د-٢٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤. وخلال الفترة التي يتناولها التقرير، كانت اللجنة تتألف من ٢٣ دولة من الدول الأعضاء، هي: أفغانستان، وإندونيسيا، وأوكرانيا، وباكستان، وبيلاروس، وتركيا، وتونس، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وغينيا، وقبرص، وكوبا، ومالطة، ومالي، وماليزيا، ومدغشقر، ونيجيريا، والهند، وهنغاريا، ويوغوسلافيا[١].

٢ - ووافقت الجمعية العامة أولا في قرارها ٢٠/٣١ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ على التوصيات التي قدمتها اللجنة في تقريرها الأول إلى الجمعية العامة [٢] كأساس لحل القضية الفلسطينية. وواصلت اللجنة في تقاريرها اللاحقة[٣] التأكيد على أن أي حل شامل وعادل ودائم للقضية الفلسطينية، التي هي لب النزاع العربي الإسرائيلي في الشرق الأوسط، يجب أن يستند إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وإلى المبادئ الأساسية التالية: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ احترام حق جميع الدول في المنطقة في العيش في سلام في إطار حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وممارسته لهذه الحقوق، وفي المقام الأول حقه في تقرير المصير. ودرجت الجمعية، كل سنة، على الموافقة على توصيات اللجنة بأغلبية ساحقة كما جددت ولاية اللجنة ووسعت نطاقها بحسب الاقتضاء.

٣ - وترى اللجنة أن الموقف المبدئي الذي اتخذه المجتمع الدولي تجاه قضية فلسطين قد بدأ يؤتي ثماره في هذا الوقت، الذي يشهد تغييرات أساسية على الساحة السياسية، أدت إلى حدوث تحول من المواجهة إلى التعاون وإلى إصرار متجدد على حل النزاعات الاقليمية القائمة منذ مدة طويلة.

٤ - وبعد أن رحبت اللجنة بعملية السلم التي بدأت في مدريد عام ١٩٩١، وتتبعت جولات المحادثات اللاحقة التي عقدت في السنة المستعرضة، واصلت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء الجمود المطول والتأكيد على أنه لن يتسنى إحراز تقدم في المفاوضات إلا في إطار احترام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رحبت اللجنة بتبادل رسائل الاعتراف المتبادل بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية وما أعقب ذلك من قيام ممثلي الجانبين بتوقيع "إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت" الذي ينص على الخطوات الأولية نحو إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني، وانسحاب القوات الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة، ووضع إطار للمفاوضات المؤدية إلى تسوية دائمة مبنية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). وترى اللجنة أن هذا التطور يشكل خطوة هامة نحو بلوغ تسوية شاملة وعادلة ودائمة، وأنه أيضا بداية لعملية انتقال صعبة تقتضي من المجتمع

الدولي ككل، ومن الأمم المتحدة على وجه الخصوص، الاستمرار في ممارسة اليقظة وتقديم الدعم من أجل ضمان انتهاء هذه العملية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، تمشيا مع توصيات اللجنة.

٦ - وفي الوقت ذاته، ظلت اللجنة تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار الحالة الخطيرة السائدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ودعت إسرائيل، السلطة القائمة بالإدارة، إلى أن تعترف من الآن فصاعدا بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة على الأرض الفلسطينية المحتلة، وأن تتخذ التدابير الفورية اللازمة لتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية وإعادة احترام حقوق الانسان. وعلى وجه الخصوص، دعت اللجنة إسرائيل إلى إنهاء إطلاق النيران من جانب جيش الدفاع الإسرائيلي على المتظاهرين غير المسلحين، وإنهاء أنشطته السرية التي أسفرت عن عمليات إعدام بدون محاكمة؛ والإفراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين؛ وإنهاء فرض أي عقاب جماعي مثل حظر التجول، وإغلاق الأرض المحتلة، وتدمير أو إغلاق المنازل، وإبعاد المدنيين الفلسطينيين؛ وطالبت بعودة جميع المبعدين منذ عام ١٩٦٧.

٧ - وريثما يتحقق الانسحاب الكامل من الأرض المحتلة، بما فيها القدس، دعت اللجنة إسرائيل أيضا إلى أن تنهي على الفور مصادرتها للأراضي الفلسطينية وأنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك بناء الطرق والتحكم في موارد المياه، وإلى إلغاء الأوامر العسكرية التي تقيد الأنشطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي يضطلع بها الفلسطينيون. ودعت اللجنة أيضا الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩[٤]، ومنظومة الأمم المتحدة ككل، إلى ضمان التزام إسرائيل بأحكام الاتفاقية وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في هذا الصدد.

٨ - وتعتقد اللجنة اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة تتحمل مسؤولية دائمة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية حتى يتم التوصل إلى حل لها من جميع جوانبها وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وهي تدعو الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل إلى تكثيف جهودهما لمساعدة الشعب الفلسطيني على بناء الأسس اللازمة لممارسة سيادته الوطنية وبالتالي ضمان انتهاء الاتفاقات التي تم التوصل اليها بنتيجة ناجحة. واللجنة، من جانبها، بوصفها جهاز الأمم المتحدة الذي أوكلت إليه بالتحديد ولاية تعزيز ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تعتزم زيادة تدعيم ما تبذله هي من جهود في هذا الصدد.

ثانيا - ولاية اللجنة

٩ - ترد ولاية اللجنة لعام ١٩٩٣ في الفقرات ٣ إلى ٥ من قرار الجمعية العامة ٦٤/٤٧ ألف المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الذي قررت فيه الجمعية ما يلي:

(أ) طلبت إلى اللجنة أن تبقي قيد الاستعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين، وكذلك تنفيذ برنامج العمل لإعمال الحقوق الفلسطينية[٥]؛ وأن تقدم تقارير واقتراحات في هذا الشأن إلى الجمعية العامة أو إلى مجلس الأمن، حسب الاقتضاء؛

(ب) أذنت للجنة أن تواصل بذل جميع الجهود للعمل على تنفيذ توصياتها، بما في ذلك التمثيل في المؤتمرات والاجتماعات وإرسال الوفود، وإدخال ما تراه مناسبا وضروريا من تعديلات على برنامج عملها المعتمد، وأن تشدد بشكل خاص على الحاجة إلى تعبئة الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية، وأن تقدم تقريرا في هذا الشأن إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين وما بعدها؛

(ج) طلبت إلى اللجنة أيضا أن تواصل تعاونها مع المنظمات غير الحكومية في مجال اسهامها في العمل على رفع مستوى الوعي الدولي بالحقائق المتعلقة بقضية فلسطين وعلى ايجاد مناخ أكثر ملاءمة لتنفيذ توصيات اللجنة بصورة كاملة، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق اتصالاتها بتلك المنظمات.

١٠ - وفي قرارها ٤٧/٦٤ باء، المؤرخ أيضا ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، بين جملة أمور، أن يزود شعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة بالموارد اللازمة، لتعزيز برنامجها للبحوث والدراسات والمنشورات وذلك من خلال إنشاء نظام للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين يعمل بالحاسوب ويكون مجهزا تجهيزا كافيا بالموظفين والمعدات، وأن يكفل استمرارها في أداء مهامها المبينة بالتفصيل في القرارات السابقة، وذلك بالتشاور مع اللجنة وتحت إرشادها.

١١ - وفي القرار ٤٧/٦٤ جيم المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، طلبت الجمعية العامة إلى إدارة شؤون الإعلام أن تواصل، بالتعاون والتنسيق الكاملين مع اللجنة، برنامجها الإعلامي الخاص المتعلق بقضية فلسطين لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، وذلك مع مراعاة المرونة اللازمة التي قد تتطلبها التطورات التي تؤثر على قضية فلسطين، مع التركيز بصفة خاصة على الرأي العام في أوروبا وأمريكا الشمالية.

ثالثا - تنظيم الأعمال

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٢ - في الجلسة ١٩٥، المعقودة في ٢٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أعادت اللجنة انتخاب السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال) رئيسا، والسيد السيبياديس ج. هيدالغو باسولتو (كوبا) نائبا للرئيس، والسيد فيكتور كاميليري (مالطة) مقررا.

١٣ - وفي الجلسة ١٩٩، المعقودة في ٢٦ تموز/يوليه ١٩٩٣، انتخبت اللجنة السيد راوان فرهادي (أفغانستان) نائبا للرئيس، والسيد جوزيف كسار (مالطة) مقررا بعد خروج السيد كاميليري.

١٤ - وفي الجلسة ١٩٦، المعقودة في ٣ آذار/مارس ١٩٩٣، اعتمدت اللجنة برنامج عملها لعام ١٩٩٣ (A/AC.183/1993/CRP.1) تنفيذا لولايتها.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

١٥ - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة من جديد أنها ترحب بكل من يرغب من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن المراقبين الدائمين لدى الأمم المتحدة في المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقبين. ووفقا لهذا أبلغ رئيس اللجنة الأمين العام بذلك في رسالة مؤرخة ١٥ آذار/مارس ١٩٩٣، فأحال الأمين العام الرسالة في تاريخ لاحق، هو ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٣، إلى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والأعضاء في الوكالات المتخصصة، وإلى المنظمات الحكومية الدولية. ووفقا لما درجت عليه الممارسة، وجهت اللجنة أيضا الدعوة لفلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، للمشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب، وحضور جميع اجتماعاتها، وتقديم الملاحظات والمقترحات لتنظر فيها اللجنة.

١٦ - وفي عام ١٩٩٣، رحبت اللجنة مرة أخرى بأن تشارك في أعمالها بصفة مراقبين جميع الدول والمنظمات التي كانت قد شاركت في أعمالها في السنة السابقة[٦].

جيم - إعادة إنشاء الفريق العامل

١٧ - في الجلسة ١٩٥، أعادت اللجنة إنشاء فريقها العامل للمساعدة في التحضير لأعمالها والتعجيل بها على أساس أن يكون مفهوما أن بإمكان أي عضو في اللجنة أو أي مراقب لديها أن يشارك في مداولات الفريق[٧]. وقد تم تشكيل الفريق العامل على النحو الذي كان عليه في السابق برئاسة السيد فيكتور كاميليري ثم السيد جوزيف كسار. وانتخبت السيدة ميترا فيسيشت (الهند)، نائبة لرئيس الفريق العامل.

رابعا - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة

ألف - الإجراءات المتخذة وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٧٤ ألف

١ - استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين والجهود المبذولة لتنفيذ توصيات اللجنة

١٨ - واصلت اللجنة، وفقا لولايتها، استعراض الحالة المتعلقة بقضية فلسطين وبذل جميع الجهود لتشجيع تنفيذ توصياتها كما أقرتها الجمعية العامة مرة بعد مرة.

١٩ - واستجابة للتطورات الملحة التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وجه رئيس اللجنة، في عدد من المناسبات، انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن إلى تلك التطورات، وحث على اتخاذ تدابير ملائمة وفقا لقرارات الأمم المتحدة (انظر الفقرات ٣٢ - ٣٧ أدناه).

٢٠ - وواصلت اللجنة، بمساعدة شعبة حقوق الفلسطينيين، رصد الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، من خلال وسائط الإعلام، وتقارير الأجهزة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن

المعلومات التي جمعتها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، والخبراء الأفراد من إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة الذين شاركوا في الاجتماعات التي عقدت برعاية اللجنة، وغير ذلك من المصادر.

٢١ - ولاحظت اللجنة ببالغ القلق أن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، التي أفادت تقارير سابقة بأنها كانت خطيرة ومتفجرة، ظلت تتدهور بصورة تدعو إلى الجزع خلال الفترة المستعرضة. ولم تدع التقارير التي وصلت إلى اللجنة مجالا للشك في أن استمرار الاحتلال، مدعوما بالقوات المسلحة، قد عرض بشكل متزايد بنية المجتمع الفلسطيني ومعاشه للخطر، وأدى إلى حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، رحبت اللجنة بقيام لجنة حقوق الإنسان بتعيين مقرر خاص مكلف بالتحقيق في انتهاكات إسرائيل لمبادئ وقواعد القانون الدولي، والقانون الإنساني الدولي، واتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٢ - وأوردت التقارير التي وصلت إلى اللجنة تفاصيل استمرار التدابير القمعية الشديدة التي كانت تتبعها قوات الاحتلال والمستوطنون المسلحون في الفترة التي تناولتها التقارير، على الرغم من الآمال التي عقدت على مواصلة العملية السلمية وانتخاب حكومة جديدة في إسرائيل في عام ١٩٩٢. وقد شعرت اللجنة بالقلق العميق لأن عدد الفلسطينيين الذين قتلوا نتيجة لأعمال القوات المسلحة أو عملائها قد ازداد بشكل حاد في السنة المستعرضة عقب هجمات قتل فيها إسرائيليون. ومنذ بداية الانتفاضة، ارتفع العدد الكلي للإصابات بين الفلسطينيين من جراء إطلاق النيران أو الضرب أو الغاز المسيل للدموع حتى وصل إلى ٢٤٠ ١ شخصا بحلول آب/أغسطس ١٩٩٣، كما وصل العدد الكلي للجرحى إلى ما يقدر بحوالي ٠٠٠ ١٣٠. وبقي ما يقرب من ربع عدد القتلى أطفال دون السادسة عشرة من عمرهم.

٢٣ - ولاحظت اللجنة أيضا مع القلق أن حوالي ٠٠٠ ١٤ من السجناء السياسيين الفلسطينيين لايزالون معتقلين في السجون ومعسكرات الاعتقال الإسرائيلية، وأن كثيرين منهم رهن الاعتقال الإداري دون أن يقدموا إلى المحاكمة. وما زالت ترد تقارير عن الحالة اللاإنسانية في السجون وعن إساءة معاملة السجناء، بما في ذلك تعرضهم للضرب والتعذيب. ولاحظت اللجنة مع القلق أن ١٤ فلسطينيا لقوا حتفهم وهم رهن الاحتجاز منذ بداية الانتفاضة، كان ستة منهم في السجن المركزي بغزة.

٢٤ - وأحاطت اللجنة بتقارير تفيد القيام، في الفترة المستعرضة، بتكثيف الحملة التي بدأتها الحكومة السابقة لمطاردة الأشخاص الذين أعلنت السلطات أنهم "مطلوبين"، وذلك أساسا عن طريق زيادة مضايقة أسرهم؛ وزيادة استخدام العمليات العسكرية الواسعة النطاق التي تستعمل القوة المفرطة؛ واستخدام الأمر العسكري رقم ١٠٧٦ الصادر في نيسان/ابريل ١٩٩٢ الذي يسمح بالسجن لمدة سبع سنوات بدون محاكمة في حال عدم الاستجابة لاستدعاء ما؛ والاستخدام الواسع النطاق للوحدات السرية التي ارتكبت عمليات قتل خارج نطاق القضاء. وفي شباط/فبراير ونيسان/ابريل ١٩٩٣ في قطاع غزة، شنت هجمات عسكرية ضد منازل الفارين استخدمت فيها ذخيرة المدافع الرشاشة ذات العيار الكبير والقذائف المضادة للدبابات والديناميت، مما أدى إلى تشريد مئات الفلسطينيين. وأعربت اللجنة عن استيائها لشن هجوم مماثل في أوائل تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣، بعد التوقيع على إعلان المبادئ، تم فيه تدمير منازل ١٨ أسرة أخرى في قطاع غزة. وأفادت منظمات حقوق الإنسان أنه تم، منذ بداية الانتفاضة وحتى آب/أغسطس ١٩٩٣، هدم

أو إغلاق ما يزيد على ٤٠٠ ٢ منزل واقتلاع ما يربو على ٠٠٠ ١٦٦ شجرة، وفرض حظر التجول أكثر من ٠٠٠ ١٢ مرة.

٢٥ - وشعرت اللجنة بقلق بالغ لإبعاد ما يزيد على ٤٠٠ من المواطنين الفلسطينيين من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وفي بيان اعتمد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، أدانت اللجنة بقوة هذا الإجراء من جانب سلطة الاحتلال بوصفه عملا يتنافى مع اتفاقية جنيف الرابعة، والعديد من قرارات مجلس الأمن. وبعد أن أحاطت اللجنة علما بأن الحكومة الإسرائيلية سمحت لبعض المبعدين بالعودة إلى ديارهم، فإنها لاتزال ترى أن إسرائيل لم تنفذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) بأكمله حتى الآن.

٢٦ - كذلك أعربت اللجنة عن جزعها لأن الهجمات الجوية والبحرية والبرية الإسرائيلية المتواصلة على مناطق واسعة من لبنان في تموز/يوليه ١٩٩٣ أحدثت تشريدا وعددا كبيرا من الإصابات والمعاناة في أوساط الفلسطينيين الذين يعيشون في مخيمات البداوي ونهر البارد للاجئين في شمال لبنان، وعين الحلوة ومية مية والراشدية في جنوب لبنان.

٢٧ - ولاحظت اللجنة أن أنشطة الاستيطان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، لاتزال مستمرة. وفي تغير هام في السياسة، بذلت الحكومة جهدا لتحديد أولويات لأهداف الاستيطان فيما يتعلق ببعض المناطق في الأرض المحتلة. بيد أن عمليات التشييد في منطقة القدس الكبرى الحساسة سارت قدما، في حين أن الحكومة تنظر في أمر تنفيذ خطط طموحة لربط مركز المدينة بالمجمع الجنوبي للمستوطنات. وتفيد التقارير بأن من بين تلك الخطط إكمال تشييد الطريق الرئيسي القدس - إيفرات، وهو مشروع تقدر تكلفته بحوالي ٤٢ مليون دولار، ويرمي إلى ربط ضاحية جيلو في القدس بمجمع مستوطنات إيتزيون وتعزيز التنمية الاقتصادية لما يسمى بـ "ضواحي غرف النوم" في القدس. وفي هذا الصدد، أكدت اللجنة مجددا أن سياسات وممارسات الاستيطان التي تتبعها سلطة الاحتلال تنتهك المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن، التي أعلنت أن المستوطنات غير مشروعة ودعت إلى وضع حد لهذه الأنشطة.

٢٨ - كذلك لاحظت اللجنة مع القلق أن إغلاق الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة، في آذار/مارس ١٩٩٣، كانت له آثار سلبية بشكل خاص على السكان الفلسطينيين في القدس الشرقية الذين أصبحوا معزولين تماما تقريبا ومحرومين من أي شكل من أشكال حرية التنقل. وقد أدى هذا التدبير أيضا إلى تقسيم الأرض الفلسطينية المحتلة إلى أربعة أجزاء، وذلك بفصله الجزأين الجنوبي والشمالي من الضفة الغربية وعزله قطاع غزة والقدس. وفي بعض المناطق، أدت إقامة الحواجز على الطرق إلى خلق جيوب حرمت الفلسطينيين الذي يعيشون فيها من الوصول إلى أسرهم وإلى أماكن العمل والمدارس ومرافق الرعاية الصحية وأماكن العبادة في القدس ودوائر الخدمات العامة.

٢٩ - ولاحظت اللجنة أيضا مع بالغ القلق التردي السريع للحالة البيئية في الأرض الفلسطينية المحتلة. إذ أن المشاكل الإيكولوجية في الضفة الغربية وقطاع غزة ناشئة في معظمها عن الاستغلال المفرط من جانب

السلطات الإسرائيلية والمستوطنين لموارد المياه المتاحة، وعدم وجود شبكة كافية لمعالجة النفايات، وتدمير الآلاف من أشجار الزيتون والفاكهة. ويتسم تلوث البيئة وتدهورها بحدة خاصة في قطاع غزة، حيث اكتسبت المشكلة البيئية أبعادا متأزمة. فقد وصفت بأنها تشكل خطرا صحيا مباشرا على السكان، والأطفال بوجه خاص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة السيئة لشبكات توزيع المياه وضخامة الكميات المبددة من المياه قد أعاقتا التنمية الاقتصادية للأسر المعيشية الفلسطينية وأثرت على معيشتها.

٣٠ - إن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الأرض المحتلة مصدر قلق كبير للجنة. ذلك أن الاقتصاد الفلسطيني، الذي شهد تغيرات هيكلية ذات شأن خلال ست وعشرين سنة من الاحتلال الإسرائيلي، أصبح يعتمد على الاقتصاد الإسرائيلي الذي يتسم بكثافة رأس المال وبالتقدم التكنولوجي، وأدنى مرتبة منه. ولاحظت اللجنة أن الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان من جانب السلطات الإسرائيلية في الأرض المحتلة، والتحكم في الموارد المائية، وهدم المنازل وغيرها من الممتلكات، وتدمير أشجار الزيتون والمحاصيل، قد أدت إلى زيادة تفاقم الأحوال المعيشية للسكان الفلسطينيين.

٣١ - وأحاطت اللجنة علما ببرامج ومشاريع المساعدة الاقتصادية والبرامج والمشاريع الإنمائية التي تضطلع بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها. فهذه الجهود أخذت تكتسب أهمية خاصة مع توقع قيام الدولة الفلسطينية الكاملة الأهلية. وقد قامت اللجنة، على سبيل الإسهام في الجهود الجارية، بتنظيم "الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني". وتود اللجنة أن توجه الأنظار بوجه خاص إلى تقرير تلك الحلقة الدراسية وتوصياتها (انظر الفقرات ٤٨-٥٠). وترى اللجنة أن البرنامج الدولي لتقديم المساعدة سيتعزز بقيام تنسيق أكبر وأكثر فعالية فيما بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وبينها وبين المانحين الآخرين وبإعداد إطار لاستراتيجية شاملة لتوجيه أعمالها. وفي هذا الصدد، رحبت اللجنة بما قاله الأمين العام في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من أن الأمم المتحدة مستعدة لتزويد الأطراف بكل المساعدة في سياق الاتفاق بينها بهدف الإسهام في إحلال السلم في الشرق الأوسط وفقا لقرارات الأمم المتحدة، فضلا عن تعيين فرقة عمل رفيعة المستوى في وقت لاحق للتركيز على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأريحا وقطاع غزة. ورحبت اللجنة بمؤتمر إعلان التبرعات الأخير الذي عقد في ١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٣ في واشنطن العاصمة بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وأكدت على ضرورة قيام الأمم المتحدة بدور فعال في هذا الشأن. وقد أتيح للمشاركين في هذا الاجتماع تقرير فرقة العمل المعنون "دعم الانتقال: استجابة مباشرة من جانب الأمم المتحدة لفترة الانتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة".

٢ - ردود الفعل إزاء التطورات التي تمس حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف

(أ) رسائل موجهة إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن

٣٢ - وجه رئيس اللجنة انتباه الأمين العام ورئيس مجلس الأمن في عدد من المناسبات إلى تطورات ذات طابع عاجل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وأدان رئيس اللجنة عمليات الإبعاد بالجملة

فضلا عن إطلاق الجيش النار على المتظاهرين بصورة عشوائية، وتكثيف وتوسيع نطاق المعاقبة الجماعية مثل فرض حظر التجول واعتقال المدنيين الفلسطينيين بالجملة، بما في ذلك القصَّر. وأشار رئيس اللجنة إلى أن هذه السياسات والممارسات تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة، وطلب أن تقبل إسرائيل الانطباق الشرعي لتلك الاتفاقية على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وأن تتقيد بمنتهى الدقة بأحكام تلك الاتفاقية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وناشد الرئيس بإلحاح الأمين العام ورئيس مجلس الأمن وجميع الأطراف المعنية، ولا سيما الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية، أن يتخذوا جميع التدابير اللازمة لضمان سلامة وحماية المدنيين الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال وأن يكثفوا جميع الجهود من أجل التوصل إلى تسوية سلمية.

٣٣ - وعممت الرسائل التالية الموجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة، في إطار بند جدول الأعمال المعنون "قضية فلسطين"، ومن وثائق مجلس الأمن: (أ) رسالة مؤرخة ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/793-S/24974)؛ (ب) رسالة مؤرخة ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (A/47/874-S/25136)؛ (ج) رسالة مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ (A/47/893-S/25311)؛ (د) رسالة مؤرخة ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٣ (A/47/911-S/25464)؛ (هـ) رسالة مؤرخة ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٣ (A/47/959-S/25862).

(ب) الاجراءات المتخذة داخل مجلس الأمن

٣٤ - تابعت اللجنة عن كثب أنشطة مجلس الأمن بشأن المسائل المتعلقة بولاية اللجنة، وشاركت في مداولات المجلس حسب الحاجة.

٣٥- وطلب الممثل الدائم للبنان لدى الأمم المتحدة، في رسالته المؤرخة ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، عقد اجتماع لمجلس الأمن لبحث الحالة الخطيرة التي نجمت عن إبعاد ما يزيد على ٤٠٠ فلسطيني إلى الأراضي اللبنانية، وعقب طلبه، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع، في جلسته ٣١٥١ المعقودة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)، الذي أدان فيه بقوة، ضمن جملة أمور، الاجراء الذي اتخذته إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بإبعادها مئات المدنيين الفلسطينيين، وأعرب عن معارضته الثابتة لأي إبعاد من هذا القبيل تقوم به إسرائيل؛ وأعاد تأكيد انطباق اتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأكد أن إبعاد المدنيين يشكل خرقا لالتزاماتها بموجب الاتفاقية؛ وطالب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بأن تكفل عودة جميع المبعدين بأمان وعلى الفور إلى الأراضي المحتلة؛ وطلب إلى الأمين العام أن ينظر في إيفاد ممثل إلى المنطقة لكي يتابع مع الحكومة الإسرائيلية ما يتعلق بهذه الحالة الخطيرة، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى مجلس الأمن.

٣٦ - وعملا بالطلب الوارد في قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢)، قدم الأمين العام، في ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، تقريرا إلى المجلس[٨]، أوجز فيه الجهود التي بذلها في هذا الصدد، بما في ذلك إيفاد ثلاث بعثات إلى المنطقة تولاها ممثلاه الخاصان السيد جيمز و. س. جوناه والسيد تشينمايا راجانيناث غاريخان بهدف إيجاد حل للحالة المتعلقة بالمبعدين الفلسطينيين. ونظرا إلى أن الجهود لم تكن حاسمة وأن إسرائيل رفضت ضمان عودة المبعدين بأمان وعلى الفور على النحو المطلوب في القرار ٧٩٩ (١٩٩٢)،

أوصى الأمين العام المجلس باتخاذ ما يلزم من تدابير لضمان احترام مقرره المتخذ بالاجماع، الوارد في ذلك القرار.

٣٧ - وفي أعقاب إصدار الأمين العام التقرير المذكور أعلاه، أوجز الممثل الدائم لإسرائيل لدى الأمم المتحدة، في رسالة مؤرخة ٩ شباط/فبراير ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، القرار الذي اتخذته حكومة إسرائيل، في جلسة استثنائية عقدها مجلس الوزراء في ١ شباط/فبراير ١٩٩٣، بشأن قضية المبعدين الفلسطينيين[٩].

٣٨ - وفي رسالة مؤرخة ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، طلب ممثل مصر الدائم لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيسا للمجموعة العربية وبالنيابة عن أعضاء المجموعة، عقد اجتماع للمجلس للنظر في الحالة الخطيرة السائدة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس[١٠]. وبالنظر إلى عدم اتخاذ المجلس أي إجراء بناء بشأن تقرير الأمين العام، وجد أعضاء مكتب اللجنة أنفسهم مضطرين إلى اتخاذ إجراء يقضي بتسجيل قلقهم فاجتمعوا، برئيس المجلس في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٣. ولاحظت اللجنة أن عدة جهات، منها المجموعة العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وحركة بلدان عدم الانحياز أعربت أيضا عن قلقها في هذا الصدد. ومع ذلك لم تسفر هذه الطلبات عن عقد اجتماع للمجلس.

٣ - الإجـراء الذي اتخذته اللجنة لتشجيع إيجاد تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفقا لقرارات مجلس الأمن

٣٩ - أكدت الجمعية العامة من جديد، في قرارها ٦٤/٤٧ دال المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، الحاجة الملحة للتوصل إلى تسوية عادلة وشاملة للنزاع العربي الإسرائيلي، الذي تعتبر قضية فلسطين جوهره؛ ورحبت بعملية السلم الجارية التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ وأعربت عن أملها في أن تفضي هذه العملية إلى احلال سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة. كذلك أعربت الجمعية عن ضرورة اضطلاع الأمم المتحدة بدور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في عملية السلم الراهنة. ورأت أن عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط، في مرحلة معينة، برعاية الأمم المتحدة وبمشاركة جميع أطراف النزاع على قدم المساواة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، والأعضاء الدائمون الخمسة في مجلس الأمن، على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير، من شأنه أن يسهم في تعزيز السلم في المنطقة. وأكدت الجمعية من جديد المبادئ التالية لتحقيق سلم شامل: انسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، ومن الأراضي العربية المحتلة الأخرى؛ وضمان وضع ترتيبات تكفل السلم والأمن لجميع دول المنطقة، ومن بينها الدول التي ورد ذكرها في القرار ١٨١ (د - ٢) المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا؛ وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقا لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ والقرارات اللاحقة ذات الصلة؛ وتصفية المستوطنات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧؛ وضمان حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة وإلى المباني والمواقع الدينية. ونوهت بالرغبة المعلنة والمساعي المبذولة من أجل وضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، تحت اشراف الأمم المتحدة لفترة انتقالية، أو القيام،

بدلا من ذلك، بتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني الذي يعيش هناك، بوصف ذلك جزءا من عملية السلم؛ وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل جهوده مع الأطراف المعنية، وبالتشاور مع مجلس الأمن، من أجل تعزيز السلم في المنطقة، وأن يقدم تقارير مرحلية عن التطورات في هذه المسألة.

٤٠ - وقررت اللجنة لدى اعتمادها برنامج عملها لعام ١٩٩٣، واضعة ذلك القرار في اعتبارها، مواصلة اعطاء الأولوية للعمل من أجل تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الإسرائيلي، الذي تعتبر قضية فلسطين جوهره، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي، في مرحلة معينة، معني بالسلم في الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة.

٤١ - وخلال الفترة المستعرضة، واصلت اللجنة الاعراب عن تأييدها للمفاوضات العربية الإسرائيلية التي جرت في إطار عملية السلم في مدريد ودعوة الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها للتغلب على العراقيل من أجل تحقيق نتائج إيجابية. وأكدت اللجنة من جديد أن للأمم المتحدة دورا تقوم به في هذه العملية، إذ أن تلك المفاوضات تستند إلى قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) اللذين يعتبران منذ فترة طويلة حجري الزاوية لتسوية شاملة في الشرق الأوسط. ولاحظت اللجنة أن الجهات التي تتولى رعاية عملية مدريد قد دعت الأمم المتحدة إلى المشاركة في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن المسائل الإقليمية للشرق الأوسط وأن الأمين العام قد عيَّن ممثلا خاصا له فيها. وأعربت اللجنة عن تقديرها للأمين العام لما يبذله من جهود من أجل المساهمة في هذه المفاوضات مساهمة ملموسة.

٤٢ - وفي ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بينما كانت اللجنة تكمل برنامج عملها لهذه السنة، أعلمت بالتطورات الجديدة التي تكللت بتوقيع ممثلي إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إعلان مبادئ ينص على اتخاذ خطوات أولية نحو تحقيق الحكم الذاتي الفلسطيني، وانسحاب القوات الإسرائيلية من أريحا وقطاع غزة وعلى وضع إطار لمفاوضات تؤدي إلى تحقيق تسوية دائمة استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) (انظر A/48/486-S/26560, Annex، الموقع من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي وإسرائيل والمراقب الدائم عن فلسطين). ورحبت اللجنة بهذا التطور وأيدته بوصفه خطوة أولى هامة نحو تحقيق سلم عادل وشامل وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتعهدت بتكثيف جهودها في هذا الاتجاه في السنة المقبلة. ورحبت اللجنة أيضا بخطوات هامة وملموسة أخرى، من بينها المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية في طابا والقاهرة (مصر)، وإفراج الحكومة الإسرائيلية الجزئي مؤخرا عن السجناء السياسيين الفلسطينيين.

٤٣ - وقد شجع اللجنة استمرار التأييد الدولي لموقفها وأهدافها على نحو ما يتبدى في المقررات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، وفي الوثائق التي اعتمدت في الحلقات الدراسية التابعة للأمم المتحدة واجتماعات المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين المعقودة برعاية اللجنة.

٤ - حضور المؤتمرات والاجتماعات الدولية

٤٤ - كانت اللجنة ممثلة، وفقا لولايتها، في الاجتماعات الدولية التالية خلال الفترة التي انقضت منذ أن قدمت تقريرها السابق إلى الجمعية العامة:

(أ) المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية، الذي انعقد في كراتشي، باكستان، من ٢٤ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣؛

(ب) الدورة العادية الثامنة والخمسون لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية، التي انعقدت في القاهرة، من ٢١ إلى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣، والدورة العادية التاسعة والعشروين لجمعية رؤساء دول وحكومات تلك المنظمة، التي انعقدت في القاهرة، من ٢٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣.

٥ - الاجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية

٤٥ - واصلت اللجنة متابعتها باهتمام كبير للأنشطة التي اضطلعت بها هيئات الأمم المتحدة وحركة بلدان عدم الانحياز والمنظمات الحكومية الدولية فيما يتصل بقضية فلسطين. ولاحظت بصفة خاصة تأييد المجتمع الدولي لعملية السلم الجارية ولإعلان المبادئ الصادر في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، والأمل في أن تؤدي هذه العملية إلى تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة وفقا لمبادئ الأمم المتحدة وقراراتها. كذلك لاحظت اللجنة القلق الشديد ازاء استمرار انتهاكات حقوق الانسان من جانب اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وازاء سياساتها الاستيطانية، كما لاحظت روح الاستعجال التي واجه بها المجتمع الدولي الحاجة إلى تأييد الشعب الفلسطيني في مرحلة الانتقال الصعبة التي تنتظره وإلى توفير المساعدة المالية وغيرها من المساعدات اللازمة لممارسة الشعب الفلسطيني لسيادته الوطنية. وأحاطت اللجنة علما بوجه خاص بالوثائق التالية:

(أ) البيان الختامي للدورة الاستثنائية السادسة لمؤتمر وزراء الخارجية الاسلامي، المعقودة في جدة، المملكة العربية السعودية، في ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/765-S/24903، المرفق)؛

(ب) الإعلان المتعلق بعملية السلم في الشرق الأوسط، الذي اعتمده مجلس وزراء الجماعات الأوروبية في اجتماعه المعقود في ادنبرة في ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/790-S/24968، المرفق)؛

(ج) البيان المتعلق بالحالة في اسرائيل والأراضي المحتلة، الذي أصدرته الجماعة الأوروبية ودولها الأعضاء في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/841-S/25005، المرفق)؛

(د) البيان الختامي الذي اعتمده المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج، في دورته الثالثة عشرة المعقودة في أبو ظبي من ٢١ إلى ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/845-S/25020، المرفق)؛

(هـ) البيان الختامي الذي اعتمد في الاجتماع التنسيقي العربي المعقود في القاهرة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (S/25018)؛

(و) البيان الذي اعتمدته لجنة فلسطين التابعة لمنظمة المؤتمر الاسلامي في اجتماعها المعقود في نيويورك في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ (A/47/850-S/25043، المرفق)؛

(ز) البيان الختامي الذي اعتمده مكتب القمة الاسلامية السادسة الموسع ليضم رؤساء اللجان الدائمة في اجتماعه المعقود في داكار في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ (A/47/866-S/25096، المرفق، الفقرات ١-١٦)؛

(ح) القرارات التي اتخذتها لجنة حقوق الانسان في دورتها التاسعة والأربعين (القرارت ١٩٩٣/٢ ألف و باء، و ١٩٩٣/٣، و ١٩٩٣/٤)[١١]؛

(ط) البيان الختامي والقرارت التي اعتمدها مؤتمر وزراء الخارجية الإسلامي الحادي والعشرون، المعقود في كراتشي، باكستان، من ٢٥ الى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣؛

(ي) الاعلان الذي اعتمدته لجنة فلسطين التابعة لحركة بلدان عدم الانحياز على المستوى الوزاري في ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣ في بالي، اندونيسيا (A/47/957-S/25858، المرفق)؛

(ك) البيان الصادر عن المجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج في دورته السابعة والأربعين المعقودة في الرياض في ٧ و ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/48/205-S/25923، المرفق)؛

(ل) القرارات التي اتخذها مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثامنة والخمسين المعقودة في القاهرة، من ٢١ الى ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٩٣ (A/48/322، المرفق الأول، CM/RES.1452 (LVIII) و (LVIII) 1453)؛

(م) القرارات والمقررات التي اتخذها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٣، المقعودة في جنيف من ٢٨ حزيران/يونيه الى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٣ (القرارات ١٩٩٣/١٥ و ١٩٩٣/٥٢ و ١٩٩٣/٧٨ والمقرر ١٩٩٣/٢٥٣)؛

(ن) البيان الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ عن رئاسة الجماعة الأوروبية بشأن عملية السلم في الشرق الأوسط (A/47/1019-S/26447، المرفق)؛

(س) البيان الصادر عن رئيس مؤتمر القمة السادس لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورئيس جمهورية السنغال (A/47/1017، المرفق)؛

(ع) البيان الذي اعتمده مجلس وزراء جامعة الدول العربية في دورته العادية الثانية المعقودة في القاهرة ، من ١٩ الى ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛

(ف) البيان الذي أصدرته لجنة فلسطين التابعة لحركة عدم الانحياز في اجتماعها الوزاري المعقود في نيويورك في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ (A/48/455-S/26502، المرفق)؛

(ص) البيان الختامي الذي اعتمده الاجتماع التنسيقي السنوي لمنظمة المؤتمر الإسلامي المعقود على المستوى الوزاري في نيويورك في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣.

باء - الاجراءات التي اتخذتها اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين وفقا لقراري الجمعية العامة ٤٧/٦٤ ألف وباء

٤٦ - قررت اللجنة، في برنامج عملها لعام ١٩٩٣، مواصلة تنظيم حلقات دراسية اقليمية وندوات واجتماعات للمنظمات غير الحكومية، وكذلك مواصلة تنفيذ برنامجها للبحوث والدراسات والمنشورات وذلك وفقا للولايات القائمة والاعتمادات المرصدة لها في الميزانية. وقررت اللجنة، كما في الماضي، دعوة شخصيات فلسطينية واسرائيلية للمشاركة في جميع المناسبات التي تنظم برعايتها بغية تشجيع النقاش البناء، والتفاهم، وتقديم تحليل ملموس وعملي لمعظم المسائل الهامة المتصلة بقضية فلسطين. وقررت اللجنة أيضا التركيز على المسائل التالية ذات الأولوية:

(أ) الضرورة الملحة لتعزيز اتخاذ التدابير اللازمة من جانب مجلس الأمن والأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة وجميع الأطراف المعنية لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) تنفيذا كاملا؛

(ب) الضرورة الحتمية لإنهاء انتهاكات حقوق الإنسان وضمان سلامة المدنيين الفلسطينيين وتوفير الحماية الدولية لهم في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة وقرارات مجلس الأمن، وبوجه خاص القرار ٦٨١ (١٩٩٠)؛

(ج) الآثار الضارة المترتبة على مصادرة اسرائيل للأراضي الفلسطينية واضطلاعها بأنشطة استيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، بالنسبة الى إعمال الحقوق الفلسطينية وتحقيق تسوية عادلة لقضية فلسطين، والحاجة الماسة الى اتخاذ التدابير اللازمة في هذا الصدد؛

(د) تدهور الحالة الاقتصادية للشعب الفلسطيني والحاجة الى توفير مساعدة دولية لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستقلة للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، استعدادا للممارسة الكاملة للسيادة الوطنية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

(هـ) العمل على تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي، الذي تعتبر قضية فلسطين هي جوهره، بما في ذلك العمل، في مرحلة معينة، على عقد اجتماع دولي للسلام بشأن الشرق الأوسط، برعاية الأمم المتحدة، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٧/٦٤ دال المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

١ - الحلقات الدراسية

٤٧ - أدرجت في جدول الاجتماعات المقرر عقدها برعاية اللجنة حلقات دراسية إقليمية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وافريقيا، وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

(أ) حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

٤٨ - قررت اللجنة أن تكرس حلقتها الدراسية للمنطقة الأوروبية لموضوع "تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني" وذلك استجابة لطلب الجمعية العامة في قرارها ٤٧/١٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد عقدت الحلقة الدراسية في مقر اليونسكو في باريس من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٤٩ - ونظرت الحلقة الدراسية في خمسة مواضيع: (أ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني: الأولويات والاحتياجات؛ و (ب) دور منظومة الأمم المتحدة وتجربتها؛ و (ج) دور المنظمات الاقليمية وتجربتها و (د) دور البلدان المشاركة في مشاريع المساعدة المضطلع بها في الأرض الفلسطينية المحتلة وتجربة تلك البلدان و (هـ) دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية وتجربتها. وقدم الورقات خبراء وممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والبلدان المانحة.

٥٠ - ولاحظت اللجنة أن المشاركين في الحلقة الدراسية رأوا أن وضع خطة إنمائية وطنية فلسطينية شاملة سيكون عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية المستقلة للشعب الفلسطيني. وقد أكدوا على أهمية القيام بالتنسيق بين مختلف المانحين ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة والسلطة المركزية الفلسطينية. ورأوا أن برامج المساعدة الدولية من شأنها أن تتعزز بجملة أمور من بينها وضع إطار استراتيجية شاملة لتوجيه أعمالها. وكان من رأيهم أيضا أنه يجب توجيه المساعدة الدولية وتقديمها للوفاء بالأولويات الفلسطينية، وللمعاونة على تخفيف قبضة الاحتلال، والنهوض بالتنمية المستقلة للشعب الفلسطيني. وأكد المشاركون على ضرورة مناقشة مسألة تنسيق المساعدة الدولية بصورة عاجلة فيما بين جميع المعنيين وطلبوا إلى اللجنة أن تبلغ إلى الأمين العام توصيتهم بعقد اجتماع لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة مع مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية للنظر في الآليات المناسبة لتنسيق المساعدة ونقلها وتقرير الأولويات. وقد أبلغ الرئيس هذا الطلب في رسالة أحال بها تقرير الحلقة الدراسية صدرت كوثيقة للجمعية العامة وللمجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/48/168-E/1993/62)، وترد في المرفق الثاني تفاصيل أخرى عن هذه الحلقة الدراسية.

(ب) حلقة الأمم المتحدة الدراسية التاسعة لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

٥١ - عقدت الحلقة الدراسية التاسعة لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك يومي ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وإدراكا من اللجنة لضرورة تكثيف دور الأمم المتحدة في

شتى جوانب قضية فلسطين، فإنها قررت تكريس الحلقة الدراسية للموضوع العام "أولويات لعمل الأمم المتحدة".

٥٢ - وقد ناقش المشاركون في الحلقة الدراسية ثلاثة مواضيع: (أ) الأمم المتحدة وإعمال الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة؛ و (ب) الأمم المتحدة والنهوض بالتنمية الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس؛ و (ج) الأمم المتحدة وعملية السلم.

٥٣ - ولاحظت اللجنة أن المشاركين في الحلقة الدراسية شجبوا واقع أن اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لا تزال ترفض ولاية المجتمع الدولي فيما يتعلق بمعاملة المدنيين الفلسطينيين. كما عالجت الحلقة الاحتياجات الحالية والمقبلة للأرض المحتلة. وتبادل المشاركون الرأي بشأن الحالة الاقتصادية الراهنة في الأرض المحتلة، وبشأن طرق النهوض بالتنمية المستدامة خلال الفترة الانتقالية وما بعدها. وتم التأكيد بشكل خاص على أهمية قيام الأمم المتحدة ومجلس الأمن والأمين العام بدور نشط في ضمان نجاح عملية السلم. وترد في المرفق الثالث تفاصيل أخرى عن هذه الحلقة الدراسية.

(ج) حلقة الأمم المتحدة الدراسية الافريقية السابعة بشأن فلسطين

٥٤ - عقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية السابعة الافريقية بشأن فلسطين في داكار، السنغال، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بالاقتران مع ندوة الأمم المتحدة الرابعة للمنظمات غير الحكومية الافريقية بشأن قضية فلسطين. وأعربت اللجنة عن تقديرها العميق لحكومة السنغال لتوفيرها مكانا لانعقاد هاتين المناسبتين الهامتين ولدعمها السخي لأعمال اللجنة.

٥٥ - وكان موضوع الحلقة الدراسية هو "افريقيا والشرق الأوسط وقضية فلسطين". وناقش المشاركون في الحلقة الدراسية المواضيع الأربعة التالية: (أ) نحو حل عادل لقضية فلسطين؛ و (ب) بناء السلم في القدس - المدينة المقدسة لثلاث ديانات؛ و (ج) نحو تقرير المصير وبناء الدولة؛ و (د) الحاجة إلى إنعاش الاقتصاد في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

٥٦ - وأحيط المشاركون علما بنقطة التحول في عملية السلم التي حدثت والاجتماع منعقد، ومن ثم كرسوا مناقشات مستفيضة لتحليل الحالة الواقعية في ضوء التطورات الجديدة ولوضع توصيات لعملية الانتقال الصعبة القادمة. وأعربوا عن القلق إزاء السياسة الاسرائيلية المتعلقة بضم القدس وتهويدها وفصلها في الشهور الأخيرة عن بقية الأرض المحتلة، وأكدوا أن إيجاد حل لمشكلة القدس ضروري لتحقيق سلم دائم. كما أكد المشاركون أن إحياء الاقتصاد الفلسطيني وتنميته المستقلة ركيزتان أساسيتان للممارسة الكاملة لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبناء دولة مستقلة له. وأكدوا على ضرورة إنشاء آلية مناسبة لتولي التنسيق بين مختلف المانحين ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظمة التحرير الفلسطينية. واقترحوا أن تنظم اللجنة برعايتها اجتماعات مائدة مستديرة للإنعاش الاقتصادي للأرض الفلسطينية المحتلة مما ستكون له أهمية خاصة في الفترة الانتقالية. كما أعاد المشاركون تأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة تجاه إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وأكدوا على الدور الهام للجنة. وترد في المرفق السابع تفاصيل عن الحلقة الدراسية ونتائجها وتوصياتها.

٢ - التعاون مع المنظمات غير الحكومية

٥٧ - استمرت اللجنة، طبقا لولايتها بموجب قرار الجمعية العامة ٤٧/٦٤ ألف، في التعاون وتوسيع الصلات مع المنظمات غير الحكومية الناشطة فيما يتعلق بقضية فلسطين. وخلال عام ١٩٩٣، قامت شعبة حقوق الفلسطينيين، بالتشاور مع اللجنة وبناء على توجيهاتها، بتنظيم ندوات اقليمية للمنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية وافريقيا وأوروبا واجتماع دولي للمنظمات غير الحكومية. ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية واصلت جهودها لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال وللعمل على تحقيق سلم عادل وشامل. وأكدت اللجنة أهمية مساهمة مجتمع المنظمات غير الحكومية في الجهود الدولية التي تبذل لصالح الشعب الفلسطيني واعتبرت أن تأييد تلك المنظمات سيصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى خلال الفترة الانتقالية المقبلة.

(أ) ندوة الأمم المتحدة العاشرة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

٥٨ - عقدت ندوة الأمم المتحدة العاشرة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين في نيويورك من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ وذلك عقب الحلقة الدراسية الاقليمية لأمريكا الشمالية مباشرة طبقا للممارسة التي أرستها اللجنة في السنوات السابقة. وتم تفصيل برنامج الندوة بالتشاور فيما بين اللجنة واللجنة التنسيقية لأمريكا الشمالية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في اجتماع تحضيري عقد بمقر الأمم المتحدة في نيويورك يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣.

٥٩ - وكان موضوع الندوة "البناء من أجل السلم وفلسطين: الأولويات للعقد الثاني لحركة المنظمات غير الحكومية". وتضمن البرنامج أربع حلقات نقاش: "البناء من أجل السلم وفلسطين: الأولويات للعقد الثاني لحركة المنظمات غير الحكومية"؛ و "الحقوق، والموارد، واللاجئون: ضرورة حمايتها"، و "إنهاء الاحتلال: مقدمة للسلم والأمن"؛ و "أولويات المنظمات غير الحكومية للعقد الثاني". كما تضمن البرنامج عددا من حلقات العمل.

٦٠ - ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية لأمريكا الشمالية اتخذت خطوات لتعزيز الإطار التنظيمي لنشاطها وأنه تم إنشاء ست لجان دائمة اجتمعت لمناقشة طرق ووسائل تنسيق جهود المنظمات غير الحكومية في السنة القادمة. ووضعت اللجان الدائمة برامج عمل لتكون بمثابة مبادئ توجيهية للمستقبل ولكي تعرض على الندوة السنوية المقبلة لتقييمها. وترد في المرفق الرابع تفاصيل إضافية عن هذه الندوة.

(ب) ندوة الأمم المتحدة السابعة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية الأوروبية بشأن قضية فلسطين

٦١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة السابعة للمنظمات غير الحكومية الإقليمية الأوروبية بشأن قضية فلسطين في فيينا يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ وأعقبها اجتماع المنظمات غير الحكومية الدولية الذي عقد من ٢٥ إلى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣. وأعربت اللجنة عن تقديرها لحكومة النمسا لتوفير مرافق مركز النمسا للاجتماعين ولمشاركتها الهامة في عقد هاتين المناسبتين بنجاح.

٦٢ - وقامت اللجنة بوضع البرامج للندوة والاجتماع بالتعاون مع لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في اجتماع تحضيري عقد بمكتب الأمم المتحدة في جنيف يومي ٥ و ٦ نيسان/أبريل ١٩٩٣.

٦٣ - وكان موضوع الندوة هو "عملية سلم الشرق الأوسط؛ الحقوق الفلسطينية والتنمية - تحد لأوروبا"؛ وكان موضوع الجلسة العامة هو "فلسطين - الحالة الراهنة". ونظمت حلقتا عمل تتعلق إحداهما بالحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية والأخرى بالتنمية الفلسطينية. وترد في المرفق الخامس تفاصيل عن الندوة ونص الإعلان المعتمد.

(ج) اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين

٦٤ - كان موضوع اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين هو "تجديد التزام المنظمات غير الحكومية التابعة للأمم المتحدة بالحقوق الوطنية والإنسانية الفلسطينية". وركز المشاركون على خمسة مواضيع: (أ) "آخر المعلومات في المجال السياسي: العقبات أمام السلم"؛ و (ب) "السعي العاجل الى الاستقلال: الحماية وانهاء الاحتلال"؛ و (ج) "العودة إلى المستقبل - عقد من توثيق أواصر العمل بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية"؛ و (د) "محفل المنظمات غير الحكومية: من يفعل ماذا؟"؛ و (هـ) "استراتيجيات المستقبل ودور المنظمات غير الحكومية". وترد في المرفق السادس تفاصيل أخرى عن الاجتماع ونص الإعلان المعتمد.

(د) ندوة الأمم المتحدة السابعة للمنظمات غير الحكومية الافريقية بشأن قضية فلسطين

٦٥ - عقدت ندوة الأمم المتحدة السابعة للمنظمات غير الحكومية الاقليمية الافريقية في داكار، السنغال، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ مع الحلقة الدراسية (انظر الفقرات من ٥٤-٥٦) واشتركت معها في الموضوع الرئيسي "افريقيا والشرق الأوسط وقضية فلسطين"، ومناقشات المائدة المستديرة، واعتماد الوثيقة الختامية النهائية. وإلى جانب ذلك نظمت الحلقتان الدراسيتان التاليتان للمنظمات غير الحكومية: "إجراءات المنظمات غير الحكومية الافريقية لتشجيع الجهود الرامية الى وضع نهاية لانتهاك اسرائيل لحقوق الانسان للشعب الفلسطيني" و "التعبئة والعمل المشترك من جانب المنظمات غير الحكومية لإيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين". ولاحظت اللجنة أن المنظمات غير الحكومية المشاركة اتخذت خطوات لتعزيز التنسيق الاقليمي فيما بينها. وترد تفاصيل أخرى عن الندوة في المرفق السابع.

٣ - البحوث والرصد والمنشورات

٦٦ - لاحظت اللجنة مع التقدير أن شعبة حقوق الفلسطينيين واصلت، طبقا لولايتها، الاستجابة للطلبات الخاصة بالمعلومات وإعداد وتوزيع المنشورات التالية:

(أ) نشرات شهرية تغطي أعمال اللجنة وغيرها من أجهزة ومؤسسات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية المعنية بقضية فلسطين؛

(ب) تقارير رصد شهرية عن التطورات المتعلقة بقضية فلسطين كما ترد في الصحافة العربية والانكليزية والعبرية لكي تستخدمها اللجنة؛

(ج) تقارير الحلقات الدراسية والندوات الإقليمية للمنظمات غير الحكومية والاجتماعات الدولية للمنظمات غير الحكومية؛

(د) تجميع البيانات والاعلانات والوثائق والمواد الأخرى المتعلقة بتسوية النزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين لكي تستخدمها اللجنة.

٦٧ - ولاحظت اللجنة أن الشعبة تعمل على استكمال منشور لعام ١٩٨٠ بعنوان "حيازة الأرض في فلسطين". كما تعمل الشعبة أيضا على استكمال منشور لعام ١٩٧٩ عن التقيد باتفاقية جنيف الرابعة.

٦٨ - وأصدرت الشعبة أيضا المنشورات التالية: قرارات ومقررات الجمعية العامة ومجلس الأمن المتعلقة بقضية فلسطين: ١٩٩٢ (A/AC.183/L.2/Add.13) ونشرة خاصة بشأن الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في عام ١٩٩٢.

٤ - نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين

٦٩ - قامت الشعبة في عام ١٩٩٣، بغية تعزيز برنامجها للبحوث والرصد والمنشورات، وبالتعاون مع الدوائر التقنية ذات الصلة في الأمانة العامة، بمواصلة عملها على انشاء نظام للمعلومات يعمل بالحاسوب بشأن قضية فلسطين وفق ما طلبته اللجنة وأيدته الجمعية العامة في قرارها ٦٤/٤٧ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أنه سيتم تدبير الموظفين التقنيين والمعدات الأولية للشعبة في منتصف تشرين الأول/أكتوبر، ودعت الى تكثيف الجهود لتشغيل النظام بأسرع وقت ممكن. كما طلبت اللجنة أيضا تخصيص الاعتمادات اللازمة لزيادة تطوير هذا النظام في الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٩٤ ١٩٩٥. وأكدت اللجنة على أهمية فائدة نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين لعمل اللجنة وللأمم المتحدة بالاضافة الى أعضاء المجتمع الدولي ككل.

٥ - اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني

٧٠ - احتفل باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢ في مقر الأمم المتحدة بنيويورك وفي مكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا. ولاحظت اللجنة مع الارتياح أن اليوم الدولي قد احتفل به أيضا في كثير من مدن العالم في عام ١٩٩٢.

خامسا - الاجراءات التي اتخذتها إدارة شؤون الاعلام تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٦٤/٤٧ جيم

٧١ - واصلت إدارة شؤون الإعلام توفير التغطية الصحفية لجميع اجتماعات هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها مجلس الأمن واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. كما أصدرت نشرات صحفية اضافية تضمنت نص بيانات الأمين العام المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الأراضي العربية المحتلة. وصدر ما مجموعه ٤٧ نشرة صحفية باللغة الانكليزية و ٤٣ نشرة صحفية باللغة الفرنسية عن هذا الموضوع.

٧٢ - وواصلت مجلة "وقائع الأمم المتحدة" نشر أخبار تتصل بالقضايا الفلسطينية، بما في ذلك الاجراءات التي يتخذها مجلس الأمن ونتائج الاجتماعات والحلقات الدراسية الخاصة.

٧٣ - واستجابت وحدة الاستفسارات العامة التابعة لإدارة شؤون الإعلام لـ ٣٢٤ طلبا للحصول على معلومات عن فلسطين. وبالاضافة الى ذلك، أدرجت هذه المسألة في العرض المقدم للزوار في الجولات المصحوبة بمرشد في المقر، علما بأن عدد الزوار من كانون الثاني/يناير لغاية أب/أغسطس ١٩٩٣ بلغ ٣٣٠ ٠٠٠ شخص. وقامت وحدة البرامج الجماعية والاتصال بالمجتمع المحلي التابعة لإدارة شؤون الاعلام بترتيب اجتماعات احاطة بشأن فلسطين من جانب مسؤولين بالأمانة العامة وأعضاء الوفود للجماعات التي قامت بزيارة المقر.

٧٤ - وواصلت إدارة شؤون الإعلام توزيع منشوراتها التي شملت كتيبا بعنوان "البناء من أجل السلم في الشرق الأوسط: حوار اسرائيلي فلسطيني"، وهو كتيب استند الى أعمال اللقاء الدولي للصحفيين الأوروبيين بشأن قضية فلسطين الذي نظمته الإدارة في لشبونة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢؛ وطبعات منقحة من منشور "من أجل حقوق الفلسطينيين: أعمال اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف". وقامت ادارة شؤون الاعلام في الشهور الثمانية الأولى من ذلك العام بتوزيع ما مجموعه ١٧ ٩٤٤ نسخة من هذه المنشورات ومن منشوراتها الأخرى بشأن قضية فلسطين باللغات الاسبانية والألمانية والانكليزية والعربية والفرنسية والروسية.

٧٥ - وشرعت الإدارة في اصدار منشورات جديدة عديدة: "القدس: رؤى للمصالحة"، صدر نتيجة للقاء أثينا للصحفيين اليونانيين (نيسان/ابريل ١٩٩٣) و "ترويج ثقافة للسلم في الشرق الأوسط"، وهو يستند الى اللقاء الدولي في لندن للصحفيين الأوروبيين (حزيران/يونيه ١٩٩٣) و "محور اهتمامات الأمم المتحدة" بشأن لقاء لندن المذكور آنفا.

٧٦ - وتعاونت الإدارة مع شركة "بوان دو جور"، وهي شركة انتاج فرنسية، لانتاج فِلم وثائقي بالفيديو مدته ساعتان يعرض تاريخ فلسطين منذ نهاية الامبراطورية العثمانية حتى الوقت الحاضر. وتقوم الإدارة حاليا بانتاج صيغة مدتها ثلاثون دقيقة من ذلك الفِلم الوثائقي لتسليط الضوء على مشاركة الأمم المتحدة في قضية فلسطين بالاضافة الى كفاح الشعب الفلسطيني لنيل حقوقه.

٧٧ - وقامت الإدارة بتغطية مختلف جوانب قضية فلسطين والقضايا الأخرى ذات الصلة في المجلات الاخبارية والبرامج الرئيسية الاذاعية. وكان من بين المواضيع التي جرت تغطيتها موضوع إبعاد ٤٠٠

فلسطيني في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ من الأرض الفلسطينية المحتلة، والاجراء الذي اتخذه مجلس الأمن والأمين العام بصدد ذلك، بالاضافة الى المبادرات المقترحة من جانب الدول العربية وبلدان عدم الانحياز في هذا الصدد. وشملت البرامج الأخرى النداءات التي وجهها رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لحماية السكان في الأراضي العربية المحتلة والمناقشة التي اجرتها لجنة حقوق الإنسان بشأن قرار اسرائيل إبعاد فلسطينيين. وأنتجت الإدارة أيضا عددا من البرامج الخاصة التي كرست لقضية فلسطين، من بينها: "تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني" و "الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين" و "موقف عربي من أجل المؤتمر العالمي لعام ١٩٩٤ المعني بالسكان والتنمية: ماذا عن المرأة؟". وقد أنتجت هذه البرامج باللغات العربية والبنغالية والانكليزية والفرنسية والهندية والاندونيسية والسواحيلية والبرتغالية والروسية والاسبانية والأردية.

٧٨ - وتولت الإدارة، بالتعاون مع حكومة اليونان، رعاية لقاء للصحفيين اليونانيين، عقد في أثينا يومي ٢٧ و ٢٨ نيسان/ابريل. وكان موضوع اللقاء "هو القدس: رؤى للمصالحة". وعولجت قضايا السيادة على مدينة القدس والمسؤوليات المدنية والتدابير الملموسة لبناء الثقة. وكان الحوار جزءا من جهود مستمرة يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة لنزاع الشرق الأوسط. وافتتح اللقاء وزير خارجية اليونان وأداره رئيس قسم برامج مناهضة الفصل العنصري، وانهاء الاستعمار، وفلسطين بإدارة شؤون الاعلام.

٧٩ - وجمع لقاء أثينا بين ١١ خبيرا دوليا. وكان المشاركون الفلسطينيون والاسرائيليون هم: سامي مسلم، مدير مكتب رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ ويائيل دايان، عضو الكنيسيت الاسرائيلي؛ وموشى اميراف، عضو مجلس مدينة القدس؛ وساري نسيبة، عضو اللجنة التوجيهية للفريق الفلسطيني المفاوض بشأن القدس؛ وألبرت أغازاريان، مستشار الفريق الفلسطيني المفاوض ومدير العلاقات العامة بجامعة بير زيت في رام الله بالضفة العربية؛ وحنا سنيورة، صاحب جريدة "الفجر" بالقدس، وروث لابيدوث، أستاذة القانون الدولي بالجامعة العبرية في القدس؛ وإيديث زيرتال، الكاتبة الصحفية بشبكة "هآرتس". وحضر اللقاء أيضا ٦٠ ممثلا من منظمات وسائط الاتصال اليونانية وأعضاء السلك الدبلوماسي الأجنبي بأثينا بالاضافة الى ٢٠ خبيرا مراقبا وأعضاء السلك الدبلوماسي.

٨٠ - وتولت الإدارة، بالتعاون مع حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية وبدعم قدمته صحيفة "الغارديان"، رعاية لقاء دولي للصحفيين الأوروبيين بشأن قضية فلسطين، عقد في لندن من ٩ الى ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وكان موضوع اللقاء هو "ترويج ثقافة للسلم في الشرق الأوسط". وكانت القضايا المتناولة فيه تتعلق بالمعوقات الثقافية للسلم ودور السلطات الوطنية ووسائط الاتصال والمفكرين في الترويج للاعتراف والاحترام المتبادلين، وتدابير بناء الثقة. وافتتح اللقاء وزير الدولة بوزارة الخارجية ومكتب الكومنولث بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وادارة المدير العام لمكتب الأمم المتحدة في جنيف. وشارك في اللقاء شخصيات فلسطينية واسرائيلية بارزة بالاضافة الى خبراء أوروبيين وخبراء آخرين.

٨١ - وكان المشاركون الاسرائيليون والفلسطينيون في لقاء لندن هم: افيكدور فيكمان عضو مجلس أمناء بتسلم، وهي مجموعة لمناصرة حقوق الإنسان في اسرائيل؛ والعميد شلومو غازيت، المدير السابق للمخابرات الاسرائيلية وزميل أقدم في مركز جافي للدراسات الاستراتيجية؛ وخليل هندي، الممثل الفلسطيني في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن التنمية الاقتصادية وأستاذ الاقتصاد في جامعة مانشستر بالمملكة المتحدة؛ وآسا كاشر، أستاذ الفلسفة بجامعة تل أبيب؛ ويوسي المرت، المدير السابق للمكتب الصحفي الحكومي؛ وعفيف صافيه، رئيس وفد منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة المتحدة؛ وحنا سنيورة، صاحب جريدة "الفجر" بالقدس؛ ونبيل شعث، مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وافرايم سنيه، عضو الكنيست الاسرائيلي. واشترك في المناقشة كبار الصحفيين وممثلو وسائط الاتصال الأخرى من المملكة المتحدة وأوروبا والشرق الأوسط. ونظرا لانعقاد اللقاء قبل يوم واحد من استئناف الجولة العاشرة لمحادثات السلم في واشنطن العاصمة، التي افتتحت في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فقد حظي بتغطية صحفية دولية مكثفة.

٨٢ - وتوفرت تغطية لأنشطة الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين على أساس مستمر من قبل مراكز الأمم المتحدة للإعلام. فقد قامت هذه المراكز بانتاج وتوزيع النشرات الصحفية والنشرات الاخبارية وبرامج الأخبار التلفزيونية وعقد الاجتماعات الإعلامية المنتظمة لممثلي الوسائط. وقام الموظفون بتنظيم عروض للأفلام وإلقاء المحاضرات وترجمة وتوزيع المنشورات والملصقات التي انتجتها ادارة شؤون الاعلام وشعبة حقوق الفلسطينيين. وقام الكثير من دوائر ومراكز الأمم المتحدة للاعلام بتنظيم الحلقات الدراسية والاجتماعات التذكارية والموائد المستديرة بشأن قضية فلسطين. فقد قام مركز الإعلام في مانيلا، بالتعاون مع سفارة فلسطين في مانيلا، بإنشاء لجنة تنظيمية خاصة لليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني قررت في جملة أمور اجراء مسابقة وطنية في الفنون عن حقوق الفلسطينيين. وساعد مركز الإعلام في باريس شعبة حقوق الفلسطينيين في تنظيم حلقة دراسية عن تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني. كما أن مركزا الإعلام في لندن وأثينا قدما خدمات الدعم الكاملة لإدارة شؤون الإعلام في عقد اللقائين المذكورين أعلاه.

٨٣ - وواصلت الإدارة إصدار مواد الأمم المتحدة الاعلامية ووثائقها ونشراتها الصحفية بشأن قضية فلسطين وتوزيعها على ممثلي المنظمات غير الحكومية. وشمل ذلك جميع الوثائق التي توزعها شعبة حقوق الفلسطينيين، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا).

٨٤ - وفضلا عن ذلك، وكما هو متوقع في الفقرة ٣١-١٣ من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣[١٢]، تجري التحضيرات لإيفاد بعثة اخبارية لتقصي الحقائق مؤلفة من الصحفيين الى الشرق الأوسط وعقد لقاء للصحفيين لتعزيز جهود الأمين العام لتقديم الدعم لعملية السلم في الشرق الأوسط.

سادسا - توصيات اللجنة

٨٥ - رحبت اللجنة بعملية السلم التي بدأت في مدريد في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، رحبت اللجنة بخطابي الاعتراف المتبادل بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وما تلا ذلك من توقيع ممثلي الجانبين على "إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت"، على اعتبار أن ذلك يشكل خطوة هامة نحو تحقيق سلم شامل وعادل وباق وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتدعو اللجنة الى تكثيف الدعم والمساعدة من قبل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني تحت لواء قيادته المعترف بها وهي منظمة التحرير الفلسطينية، لكفالة النجاح في تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها.

٨٦ - وتعيد اللجنة مرة أخرى تأكيد دوام مسؤولية الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين الى أن يتم حلها بكافة جوانبها. وتعتقد اللجنة أن على الأمم المتحدة، التي تؤدي دورا مركزيا ومتزايدا في المساعدة على حل كثير من المنازعات العالمية، أن تسهم اسهاما أساسيا في إقامة السلم في منطقة الشرق الأوسط. وتؤكد اللجنة الحاجة الى أن تشارك الأمم المتحدة مشاركة كاملة في عملية السلم وفي عملية إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية المقبلة وكذلك في توفير المساعدة الواسعة للشعب الفلسطيني في كافة المجالات المطلوبة.

٨٧ - وترى اللجنة أن بإمكانها، بوصفها جهاز الجمعية العامة المعني بالقضية الفلسطينية، أن تسهم اسهاما قيما وإيجابيا في مساعي الأمم المتحدة أثناء الفترة الانتقالية وذلك بتعبئة الرأي والعمل الدوليين كي تتكلل تلك المساعي بالنجاح، وفي دعم الشعب الفلسطيني الى أن يتم التوصل الى تسوية نهائية. لذا تعتزم اللجنة تكريس جانب كبير من برنامج عملها المقبل للاسهام على نحو ملموس في هذا الشأن بمساعدة شعبة حقوق الفلسطينيين. وتدعو اللجنة الجمعية العامة الى أن تعبر عن تأييدها لأعمال اللجنة والشعبة من أجل تيسير مهمتها، وهي ترحب بتوافق الآراء في هذا الخصوص.

٨٨ - وترى اللجنة أن من شأن توسيع عضويتها لتضم بلدانا تؤيد أهدافها ولكن لم تشارك حتى الآن في أعمالها، أن يعزز كثيرا اسهام الجمعية العامة في الجهود المبذولة للنهوض بالسلم في هذه المرحلة الهامة.

٨٩ - وترى اللجنة أن المهام التالية ذات الأولوية تتطلب عناية فورية ومستدامة في برنامج عملها للسنة القادمة:

(أ) تشجيع التأييد لعملية السلم الجارية ول "اعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت"، ومتابعة التطورات عن كثب ورصد الحالة في الميدان من أجل تعزيز التنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوصل إليها وإعمال الحقوق الفلسطينية إعمالا كاملا؛

(ب) التشجيع على تكثيف المساعدة للشعب الفلسطيني من قبل منظومة الأمم المتحدة عامة، فضلا عن المانحين الآخرين، من أجل الإغاثة الفورية وبناء الدولة؛

(ج) تشجيع النظر البناء في القضايا الرئيسية التي سيتم التفاوض عليها في مرحلة لاحقة والحوار بشأنها، على نحو بناء، بغية التشجيع على الوصول الى تسوية نهائية تستند الى الشرعية الدولية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

٩٠ - وتعتقد اللجنة أن لجمع المعلومات الدقيقة والآنية وتبادلها ونشرها أهمية كبرى في هذه المساعي وتؤكد من جديد الدور الأساسي الذي تؤديه شعبة حقوق الفلسطينيين بوصفها جهة التنسيق في هذا الشأن. وترحب اللجنة بالقيام بصورة مبدئية بإنشاء نظام الأمم المتحدة الالكتروني للمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في الشعبة وتعلق أهمية كبرى على تشغيل النظام في وقت مبكر وعلى نحو فعال، بجميع جوانبه، وعلى زيادة تطويره لتلبية الاحتياجات الناشئة. وتطلب اللجنة الى الشعبة تضمين النظام كافة المعلومات الوثائقية والتحليلية والاحصائية ذات الصلة والتعاون مع المستعملين الآخرين ومصادر المعلومات الأخرى، بغية جعل النظام شاملا ومفيدا بأكبر قدر ممكن.

٩١ - وترى اللجنة أن المنظمات غير الحكومية قد أدت دورا هاما وبناء على مر السنين تضامنا مع الكفاح الوطني الفلسطيني ودعما لأعمال اللجنة. وتولي اللجنة أكبر الأهمية لاستمرار وتكثيف تعبئة المنظمات غير الحكومية طوال الفترة الانتقالية من أجل رصد التطورات ذات الصلة، وتعزيز الممارسة الكاملة للحقوق الفلسطينية وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وتوفير المساعدة الاقتصادية وغيرها من المساعدة اللازمة لبناء المؤسسات. وستعمل اللجنة على تشجيع منظمات غير حكومية أخرى، ولا سيما ما كان منها ناشطا في الميادين العامة للتنمية وحقوق الإنسان، على المشاركة في هذه المساعي. وستعمل اللجنة، بالتشاور مع شعبة حقوق الفلسطينيين ولجان التنسيق للمنظمات غير الحكومية، على استقصاء السبل لتعزيز فعالية وأثر اجتماعات المنظمات غير الحكومية المعقودة برعاية الأمم المتحدة، وتشجيع شبكة المنظمات غير الحكومية على تكثيف عملها.

٩٢ - وترى اللجنة أن برنامجها للحلقات الدراسية الإقليمية ولاجتماعات المنظمات غير الحكومية قد أتاح محفلا مفيدا لتحليل وحوار رصينين وبنائين بشأن أهم المسائل المتعلقة بقضية فلسطين، ويعود الفضل في ذلك بصفة خاصة الى مشاركة شخصيات فلسطينية واسرائيلية، بصورة منتظمة، الى جانب الخبراء والشخصيات السياسية والدينية، وممثلي وسائل الإعلام وغيرهم، كما أنه ساعد في توعية الرأي العام وتيسير الحوار. وتعتزم اللجنة مواصلة هذا البرنامج في ضوء الوضع الجديد، وهي ترى أن هذه الاجتماعات يمكن أن توفر، في الفترة المقبلة، آلية للنظر بتعمق في أهم المسائل المتصلة بعملية انتقال السلطة. وستولي العناية لتشكيل هيكل هذه الاجتماعات لتحقيق القدر الأكبر من الفائدة، بما في ذلك إمكانية الاشتراك في رعايتها مع المؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية وغيرها. وترى اللجنة أيضا أنه يمكن، حالما تسمح الأحوال، أن يعقد واحد من هذه الاجتماعات في غزة أو أريحا. وأحاطت اللجنة علما أيضا بالاقتراح الداعي الى عقد حلقة دراسية حول الاحتياجات الفلسطينية في ضوء التطورات الجديدة، وهي ستقوم بتنظيم مثل هذه الحلقة في أقرب وقت ممكن وفي مكان ملائم.

٩٣ - وتعتبر اللجنة أن المنشورات والدراسات التي أعدتها شعبة حقوق الفلسطينيين قد أدت مهمة قيمة بتوفيرها معلومات دقيقة عن مختلف جوانب القضية الفلسطينية وسجل للأنشطة التي تتبناها اللجنة.

وترى اللجنة أن هذا الجانب من برنامج العمل سيتعزز بإنشاء نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بالقضية الفلسطينية وسيكون ذا فائدة كبرى للجنة وغيرها من المنتفعين في المستقبل. وترى اللجنة، على وجه الخصوص، أنه ينبغي توسيع وإعادة هيكلة نشرات الشعبة وذلك على النحو التالي:

(أ) سيجري تعزيز النشرة الشهرية عن أنشطة منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية لتوفير تغطية شاملة لكافة القرارات والبيانات والمقررات ذات الصلة، فضلا عن ايراد موجز لأبرز الأنشطة؛

(ب) ستتضمن النشرة المعنونة "نـُهـُج نحو تسوية النزاع العربي الاسرائيلي وقضية فلسطين" تجميعا للبيانات والتقارير والتطورات المتصلة بمفاوضات السلم الثنائية والمتعددة الأطراف الجارية؛

(ج) ستصبح النشرة المعنية برصد التطورات في الأرض الفلسطينية المحتلة سردا زمنيا موجزا لجميع التطورات ذات الصلة في الأرض المحتلة وخارجها، استنادا الى التقارير الصحفية.

٩٤ - وترى اللجنة أيضا أنه ينبغي للدراسات ومذكرات المعلومات والتقارير وغيرها من المواد التي تنشرها الشعبة أن تركز بصورة محددة على المسائل الرئيسية التي ستعالجها اللجنة من أجل تعزيز فائدتها في هذه المرحلة الهامة.

٩٥ - وترى اللجنة أيضا أن برنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام قد أفاد في رفع مستوى وعي المجتمع الدولي فيما يتعلق بتعقيدات القضية والوضع في الشرق الأوسط عموما. وتعتقد اللجنة أن البرنامج قد أسهم أيضا في ايجاد جو مؤات للحوار وداعم لعملية السلم. ولما كان درب إقامة سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط لا يزال طويلا، فإن اللجنة تعتقد بأن عمل الأمم المتحدة في مجال الإعلام المتصل بقضية فلسطين سيصبح أكثر وأكثر أهمية. وينبغي للبرنامج أن يتابع الواقع المتصل بتجارب الشعب الفلسطيني الجديدة وأن يعكس ذلك الواقع، وأن يوفر المساعدة في مجال تطوير وسائط الإعلام الفلسطينية، وأن يواصل نشر المعلومات عن عدالة قضية الشعب الفلسطيني، فضلا عن مواصلة دعمه للحوار في إطار المسعى لإقامة السلام. لقد اعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٤/٤٧ جيم بأغلبية ساحقة في الدورة السابعة والأربعين. وتأمل اللجنة أن تتمكن الجمعية هذا العام، في ضوء الوضع الجديد، من اعتماد القرار المتعلق ببرنامج الإعلام الخاص بشأن قضية فلسطين بتوافق الآراء.

٩٦ - وستواصل اللجنة جهدها لتحقيق القدر الأكبر من الفعالية في تنفيذ مهمتها ولتكييف برنامج عملها في ضوء التطورات، كي تسهم قدر الإمكان في تحقيق هدف الأمم المتحدة المشترك، هدف التوصل الى حل عادل ودائم لقضية فلسطين.

الحواشي

(١) عملا بقرار الجمعية العامة ١/٤٧ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، لم تشارك جمهورية يوغوسلافيا الفيدرالية (الصرب ومونتنيغرو) في أعمال اللجنة.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35).

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثانية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/32/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/33/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والثلاثون، الملحق رقم (A/34/35 ٣٥ و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/35/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/36/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/37/35 و Corr.1)؛ المرجع نفسه، الدورة الثامنة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/38/35)؛ المرجع نفسه، الدورة التاسعة والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/39/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الأربعون، الملحق رقم (A/40/35) ٣٥؛ المرجع نفسه، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/41/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثانية والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/42/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الثالثة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/43/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الرابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/44/35)؛ المرجع نفسه، الدورة الخامسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/45/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/46/35)؛ المرجع نفسه، الدورة السابعة والأربعون، الملحق رقم ٣٥ (A/47/35).

(٤) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٧٥، رقم ٩٧٣.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، جنيف، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.83.I.21)، الفصل الأول، الفرع باء.

الحواشي (تابع)

(٦) فيما يلي المراقبون في اجتماعات اللجنة: الأردن، إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، بلغاريا، بنغلاديش، تشيكوسلوفاكيا*، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، سري لانكا، الصين، العراق، فييت نام، الكويت، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، النيجر، نيكاراغوا، قطر، جامعة الدول العربية، منظمة المؤتمر الاسلامي. كما كانت فلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني، مراقبا فيها.

(٧) فيما يلي أعضاء الفريق العامل: أفغانستان، باكستان، بيلاروس، تركيا، تونس، أوكرانيا، السنغال، غيانا، غينيا، كوبا، مالطة، الهند، وفلسطين، ممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها ممثل الشعب المعني مباشرة.

(٨) S/25149.

(٩) S/25258.

(١٠) S/25460.

(١١) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٣، الملحق رقم ٢ (E/1993/22)، الفصل الثاني.

(١٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٦ (A/48/6)، المجلد الثاني.

---

* انتهى في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ وجود تشيكوسلوفاكيا (أو جمهورية التشيك والسلوفاك الفيدرالية)، وهي مراقب في اجتماعات اللجنة. واعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، انتهت أيضا عضوية تشيكوسلوفاكيا في الأمم المتحدة، بما في ذلك أجهزتها الفرعية.

المرفق الأول

توصيات اللجنة التي أقرتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين*

أولا - الاعتبارات والمبادئ التوجيهية الأساسية

٥٩ - إن قضيـــة فلسطين هـــي قلب مشكلة الشرق الأوسط، ومن ثم، فإن اللجنة تؤكد اعتقادها بأنه لا يمكـــن تصـــور أي حـــل فـــي الشرق الأوســـط لا يأخـذ بعين الاعتبار التام الأماني المشروعة للشعب الفلسطيني.

٦٠ - واللجنة تقر ما للشعب الفلسطيني من حقوق مشروعة، غير قابلة للتصرف، في العودة الى دياره وممتلكاته وفي تحقيق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة القوميين، وذلك ايمانا منها بأن إعمال هذه الحقوق إعمالا كاملا سيسهم على نحو حاسم في ايجاد تسوية شاملة ونهائية لأزمة الشرق الأوسط.

٦١ - واشتراك منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلة الشعب الفلسطيني، على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى، على أساس قراري الجمعية العامة ٣٢٣٦ (د - ٢٩) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠)، أمر لا غنى عنه في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات المتعلقة بالشرق الأوسط والتي تتم برعاية الأمم المتحدة.

٦٢ - وتعيد اللجنة الى الذاكرة المبدأ الأساسي الخاص بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، وتؤكد على ما يترتب على ذلك بالتالي من واجب الجلاء الكامل والعاجل عن أي أرض احتلت على هذا النحو.

٦٣ - وترى اللجنة أنه من واجب ومسؤولية جميع المعنيين تمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم غير القابلة للتصرف.

٦٤ - وتوصي اللجنة بقيام الأمم المتحدة وهيئاتها بدور موسع وأكثر نفوذا في العمل على تسوية عاجلة لقضيـة فلسطـين وفـي تنفيذ مثل هذه التسوية. وعلى مجلس الأمن، بوجه خاص، اتخـاذ التدابير المناسبة لتيسير ممارسة الفلسطينيين لحقهم في العودة الى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم. وتحث اللجنـة أيضا مجلس الأمن على تعزيز الجهود الرامية الى ايجاد تسوية عادلة، آخذا في الاعتبار جميع السلطات التي خوله إياها ميثاق الأمم المتحدة.

---

* الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والثلاثون، الملحق رقم ٣٥ (A/31/35) الفقرات ٥٩-٧٢.

٦٥ - وبهذا المنظور وعلى أساس القرارات العديدة التي اتخذتها الأمم المتحدة، وبعد دراسة جميع الوقائع والاقتراحات والمقترحات المقدمة في معرض مداولاتها الدراسة اللازمة، تقدم اللجنة توصياتها بشأن شكليات إعمال ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

ثانيا - حق العودة

٦٦ - إن حق الفلسطينيين الطبيعي وغير القابل للتصرف في العودة الى ديارهم حق يعترف به القرار ١٩٤ (د - ٣)، الذي أكدته الجمعية العامة من جديد كل عام تقريبا منذ اتخاذه. كما أن مجلس الأمن اعترف بالاجماع بهذا الحق في قراره ٢٣٧ (١٩٦٧)؛ وتنفيذ هذين القرارين تنفيذا عاجلا كان يجب أن يتم منذ أمد بعيد.

٦٧ - وترى اللجنة، دون المساس بحق جميع الفلسطينيين في العودة الى ديارهم وأراضيهم وممتلكاتهم، أن برنامج إعمال ممارسة هذا الحق يمكن أن يتم على مرحلتين :

المرحلة الأولى

٦٨ - تشمل المرحلة الأولى عودة الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب حزيران/يونيه ١٩٦٧ الى ديارهم، وتوصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يطلب مجلس الأمن التنفيذ الفوري لقراره ٢٣٧ (١٩٦٧) وعدم ربط هذا التنفيذ بأي شرط آخر؛

(ب) أن تستخدم موارد لجنة الصليب الأحمر الدولية ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، أيتهما أو كلتيهما معا، بعد ما يقتضيه ذلك من تمويل وتفويض، للمساعدة في حل أية مشاكل سوقية تنطوي عليها إعادة توطين أولئك العائدين الى ديارهم. كما أن في وسع هاتين الهيئتين أن تساعدا، بالتعاون مع البلدان المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، في تحديد الفلسطينيين النازحين.

المرحلة الثانية

٦٩ - تتناول المرحلة الثانية عودة الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ الى ديارهم. وتوصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن تشرع الأمم المتحدة، أثناء تنفيذ المرحلة الأولى، وبالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثلة المؤقتة للكيان الفلسطيني، في اتخاذ الترتيبات اللازمة لتمثيل الفلسطينيين الذين نزحوا في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٤٨ و ١٩٦٧ من ممارسة حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم، وفقا لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر، وخاصة قرار الجمعية العامة ١٩٤ (د - ٣)؛

(ب) أما الفلسطينيون الذين يختارون عدم العودة الى ديارهم فينبغي أن يدفع لهم تعويض عادل ومنصف وفقا لما هو منصوص عليه في القرار ١٩٤ (د - ٣).

ثالثا - الحق في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين

٧٠ - للشعب الفلسطيني الحق الأصيل في تقرير المصير وفي الاستقلال والسيادة القوميين في فلسطين. وترى اللجنة أن الجلاء عن الأراضي التي احتلت بالقوة وانتهاكا لمبادئ الميثاق وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالأمر هو شرط لا معدى عنه لممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في فلسطين. وترى اللجنة أيضا أن الشعب الفلسطيني، متى عاد الفلسطينيون الى ديارهم وممتلكاتهم، وبإنشاء كيان فلسطيني مستقل، سيكون قادرا على ممارسة حقوقه في تقرير المصير وعلى البت في شكل حكومته دون تدخل خارجي.

٧١ - واللجنة تشعر أيضا بأن على الأمم المتحدة واجبا ومسؤولية تاريخيين في تقديم كل مساعدة يقتضيها العمل على إنماء الكيان الفلسطيني وازدهاره اقتصاديا.

٧٢ - ولتحقيق هذه الغايات، توصي اللجنة بما يلي :

(أ) أن يضع مجلس الأمن جدولا زمنيا لانسحاب قوات الاحتلال انسحابا كاملا من الأراضي التي احتلت في عام ١٩٦٧، على أن يتم انجاز هذا الانسحاب في موعد لا يتجاوز ١ حزيران/يونيه ١٩٧٧؛

(ب) أن ينظر مجلس الأمن في أمر احتياجه الى توفير قوات مؤقتة لصيانة السلم بقصد تيسير عملية الانسحاب؛

(ج) أن يطلب مجلس الأمن الى اسرائيل أن تمتنع عن إنشاء مستوطنات جديدة وأن تنسحب خلال هذه الفترة من المستوطنات المنشأة منذ عام ١٩٦٧ في الأراضي المحتلة؛ وذلك مع وجوب الإبقاء على الممتلكات العربية وكل المرافق الأساسية في هذه المناطق سليمة بغير مساس؛

(د) أن يطلب الى اسرائيل أيضا أن تمتثل امتثالا أمينا لأحكام اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وأن تعلن، ريثما يتم انسحابها العاجل من هذه الأراضي، اعترافها بانطباق تلك الاتفاقية؛

(هـ) أن تتسلم الأمم المتحدة الأراضي التي يتم الجلاء عنها وجميع الممتلكات والمرافق فيها سليمة بغير مساس، فتقوم بعد ذلك، بالتعاون مع جامعة الدول العربية، بتسليم هذه المناطق التي تم الجلاء عنها الى منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها ممثلة الشعب الفلسطيني؛

(و) أن تساعد الأمم المتحدة، اذا اقتضى الأمر، في إقامة خطوط مواصلات بين غزة والضفة الغربية؛

(ز) أن تتخذ الأمم المتحدة، بمجرد إنشاء الكيان الفلسطيني المستقل، أو بالتعاون مع الدول المعنية مباشرة ومع الكيان الفلسطيني، ومع مراعاة قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠)، ترتيبات أخرى من

أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف إعمالا كاملا، وحل المشاكل المعلقة، وإقامة سلم عادل ودائم في المنطقة، وفقا لجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بذلك؛

(ح) أن تقدم الأمم المتحدة المساعدة الاقتصادية والتقنية اللازمة لدعم الكيان الفلسطيني.

المرفق الثاني

حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

(مقر اليونسكو، باريس، ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣)

١ - عقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في مقر اليونسكو، باريس، من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٣ استجابة للطلب الذي وجهته الجمعية العامة إلى اللجنة في قرارها ٤٧/١٧٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.

٢ - وكانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممثلة بوفد مكون من: السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد، الذي ترأس الحلقة الدراسية؛ والسيد السيبياديس ج. هيدالغو باسولتو (كوبا)، نائب رئيس اللجنة ونائب رئيس الحلقة الدراسية؛ وسعادة السيد فيكتور كاميليري (مالطة)، مقرر اللجنة ونائب الرئيس ومقرر الحلقة الدراسية؛ والدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣ - وعقد ما مجموعه ثمانية اجتماعات. وقبل ممثلو ٦٧ حكومة من بينها حكومات عدد من البلدان المانحة، و ١٧ من هيئات وأجهزة وبرامج الأمم المتحدة المشاركة في برنامج تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فضلا عن ١٥ خبيرا، الدعوة التي وجهتها اللجنة للاشتراك في الحلقة الدراسية، كما قبلتها ١٩ منظمة غير حكومية بصفة مراقب.

٤ - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد ك. نهويفا نسيفوتغ، مساعد مدير عام اليونسكو بالنيابة للشؤون الخارجية، ببيان باسم المدير العام للمنظمة. وأرسل الأمين العام للأمم المتحدة رسالة تلاها ممثله السيد حسن م. فودة، مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام في باريس. وأدلى أيضا ببيانات كل من السيد كيبا بيران سيسيه، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ والسيد أحمد أبو علاء، المدير العام لدائرة الشؤون الاقتصادية والتخطيط بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدلى كذلك ببيانات ممثلو المنظمات الحكومية الدولية.

٥ - وفي الجلسات العامة بحثت المواضيع العامة المذكورة فيما يلي مع أسماء الخبراء الذين تناولوها:

(أ) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني ـ الأولوليات والاحتياجات:

'١' برنامج تنمية الاقتصاد الوطني الفلسطيني للسنوات ١٩٩٤-٢٠٠٠:
السيد يوسف الصايغ (فلسطيني)

'٢' الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة:

السيد محمود عكاشة (فلسطيني)
السيد محمد شتيه (فلسطيني)

(ب) دور منظومة الأمم المتحدة وتجربتها:
السيد سمير عبدالله صالح (فلسطيني)

(ج) دور المنظمات الإقليمية وتجربتها:
السيدة روزلين باشليه (فرنسا)
السيدة انغبريت ايرهامر (السويد)

(د) دور البلدان المشاركة في مشاريع المساعدة المضطلع بها في الأراضي الفلسطينية المحتلة وتجربة تلك البلدان:
السيد ابراهيم الدقاق (فلسطيني)
السيدة سارة روي (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيدة سوزيت فيرهوفن (بلجيكا)

(هـ) دور المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والدولية وتجربتها:
السيد خالد حيدر عبدالشافي (فلسطيني)
السيد فريتز فرويصليخ (النمسا)
السيد معاذ النابلسي (فلسطيني)
السيد يوسف محمود نجم (فلسطيني)

٦ - وصدر تقرير الحلقة الدراسية في الوثيقة A/48/168-E/1993/62 بتاريخ ١٤ أيار/مايو ١٩٩٣. وسينشر النص الكامل لمحاضر الجلسات في حينه بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٧ - وقد أوجز أهم ما تناولته المناقشات في النقاط الختامية التالية التي عممت في اليوم الأخير من الحلقة الدراسية:

(أ) أثنى المشاركون على اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لعقد الحلقة الدراسية بشأن تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني في وقت له أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبلهم. وأعربوا عن رغبتهم الراسخة في تقديم مساهمة ملموسة ومفيدة لمساعدة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير والتنمية ولتحقيق سلام عادل. ورأوا أن المشاركة الواسعة والبناءة في الحلقة الدراسية من قبل الحكومات، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية قد ساهمت مساهمة كبيرة في نجاحها؛

(ب) وكان هناك إحساس بأن الحلقة الدراسية كانت مفيدة في تحديد طبيعة ومدى برامج المساعدة القائمة. وتم الإعراب عن التقدير للجهود التي سبق أن بذلتها الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها فضلا عن المنظمات غير الحكومية، في هذا الصدد، ولاستعدادها لمواصلة وزيادة دعمها المالي والتقني في ميادين برامج الطوارئ، والإغاثة، والتنمية؛

(ج) ورئي أيضا أن الحلقة الدراسية كانت مفيدة لمناقشة الاحتياجات الحالية والمقبلة للشعب الفلسطيني، كما عرضها الممثلون الفلسطينيون أنفسهم، ولإبرازها لأهمية مواصلة وزيادة تقديم المساعدة للشعب الفلسطيني من قبل المجتمع الدولي ككل. وتم الإعراب عن التقدير للفرصة التي أتاحتها الحلقة الدراسية لإجراء تحليل صريح وبناء لخبرة مختلف الجهات المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وللمشاكل المواجهة في الميدان؛

(د) وأظهرت المداولات أن للمجتمع الدولي توقعات متزايدة بأنه قد تم الوصول إلى عتبة في التاريخ الطويل للمسألة الفلسطينية، وأن الشعب الفلسطيني سيتمكن قريبا من أن يتولى بنفسه زمام مستقبله واتخاذ قراراته الاقتصادية السياسية. ورأى المشاركون أن توفر خطة إنمائية وطنية فلسطينية شاملة من شأنه أن يكون عاملا رئيسيا في تحقيق التنمية المستقلة للشعب الفلسطيني. ورأوا أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بعملية تنسيق بين مختلف الجهات المانحة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وبين السلطة المركزية الفلسطينية. وفي هذا الصدد، رحبوا باستحداث برنامج التنمية الفلسطينية الذي أعدته إدارة الشؤون الاقتصادية والتخطيط لمنظمة التحرير الفلسطينية وبالتوضيحات التي قدمت بشأن ذلك؛

(هـ) وتم الإعراب عن القلق الشديد للحالة الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة والمتدهورة في الأراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة للتطورات الأخيرة. وأكد المشاركون أن السياسات الاسرائيلية هي المسؤولة بصفة رئيسية عن الوضع الراهن. ذلك أن على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، التزاما باحترام أحكام اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات مجلس الأمن، وصكوك حقوق الإنسان الدولية التي صدقت عليها؛

(و) وأشير إلى أن السياسة الاقتصادية الاسرائيلية نحو الأراضي الفلسطينية المحتلة أدت إلى تخلفها وتبعيتها للاقتصاد الإسرائيلي. وذكر أيضا أن إسرائيل استخدمت سيطرتها على الأراضي المحتلة لمنع مشاريع المساعدة الرامية إلى تعزيز التنمية المستقلة للشعب الفلسطيني أو لوضع عقبات في طريق هذه المشاريع؛

(ز) ودعا المشاركون المجتمع الدولي بكليته إلى الضغط على إسرائيل لرفع الحصار المضروب حاليا في الأراضي المحتلة، وإزالة جميع الحواجز التي تعرقل التنمية، والسماح بالعمل الحر في الميدان لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وغير ذلك من الهيئات التي تقدم المساعدة للشعب الفلسطيني؛

(ح) ورأى المشاركون أن برامج المساعدة الدولية تزداد قوة لو وجد تنسيق أكبر وأكثر فعالية بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها وفيما بينها وبين الجهات المانحة الأخرى، ولو تمت صياغة إطار استراتيجي شامل يوجه عملها؛

(ط) وناقش المشاركون مختلف نهج العمل التي يتعين على المجتمع الدولي أن يتبعها لزيادة فعالية مساهمته. وتم الإعراب عن رأي مفاده أن المساعدة الدولية ينبغي أن توجه لأهداف معينة وأن تقدم بحيث تفي بالأولويات الفلسطينية، وتساعد على إرخاء قبضة الاحتلال، وتعزز التنمية المستقلة للشعب الفلسطيني. ولوحظ مع التقدير أن بعض الحكومات والمنظمات قد نجحت في تقديم مساعدتها خارج نطاق السيطرة الإسرائيلية؛

(ي) وأحاط المشاركون في الحلقة الدراسية علما بتجربة مختلف المنظمات في مجال التنسيق وبما قدمه بعض المتكلمين من اقتراحات بشأن الآليات الممكنة. وكان هناك اتفاق عام على أن هذه المسألة تحتاج إلى أن تناقش على سبيل الاستعجال على المستوى الملائم من قبل جميع المعنيين بغية تطوير الوسائل اللازمة لاستخدام موارد المجتمع الدولي المحدودة بأقصى قدر من الفعالية. وعليه طلب إلى اللجنة أن تقدم توصية إلى الأمين العام لعقد اجتماع يضم ممثلي مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ومسؤولين من منظمة التحرير الفلسطينية وذلك للنظر في الآليات الممكنة لتنسيق وتوجيه المساعدة، والبت في الأولويات؛

(ك) وطلب المشاركون أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات عاجلة لتلبية الاحتياجات الطارئة للشعب الفلسطيني الذي يعيش تحت الاحتلال وحددوا عددا من المجالات المعينة التي تتطلب مثل تلك الإجراءات، ولا سيما في قطاع غزة، إذ أن الأحوال الخطيرة الراهنة تهدد بتفاقم التوتر والعنف في المنطقة؛

(ل) وتم أيضا تأكيد أن مشاريع المساعدات الكبيرة التي يمكن أن تساعد على تعزيز التنمية الفلسطينية يمكن وينبغي الاضطلاع بها فورا، ولا سيما في المجالات المتصلة بتنمية الانتاج، وتوليد العمالة، والتدريب، وذلك في ضوء الاستراتيجيات والأولوليات التي تم تحديدها في برنامج التنمية الفلسطيني على نحو ما شرح في الحلقة الدراسية. ودعي المجتمع الدولي إلى أن يزيد من مساعدته بغية تمكين الشعب الفلسطيني من تحقيق تقرير المصير والاعتماد على الذات ومن ثم تعزيز إحلال سلم عادل في المنطقة.

المرفق الثالث

الحلقة الدراسية لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين

(نيويورك، ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣)

١ - عقدت حلقة الأمم المتحدة الدراسية التاسعة لأمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين عن موضوع "الأولوليات في إجراءات من الأمم المتحدة" وذلك في مقر الأمم المتحدة في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٩٣. وقد ورد التفويض بعقد هذه الحلقة الدراسية في قرار الجمعية العامة ٧٤/٤٦ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١.

٢ - وكان السيد السيبياديس هيدالغو باسولتو (كوبا)، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، هو رئيس الحلقة الدراسية ومقررها.

٣ - وعقدت ثلاث جلسات برئاسة ثلاثة منسقين، وقام ١٠ خبراء بعرض ورقات في موضوع الحلقة الدراسية. وحضر الاجتماع ممثلو ٤٣ حكومة، و ٧ من الوكالات المتخصصة والهيئات التابعة للأمم المتحدة، و ٢ من المنظمات الحكومية الدولية، وكذلك ١٠ منظمات غير حكومية.

٤ - وفي الجلسة الافتتاحية، أدلى ببيان ممثل الأمين العام، السيد شينمايا ر. غاريخان وكيل الأمين العام ومستشاره السياسي الخاص، كما أدلى ببيان السيد السيبياديس هيدالغو باسولتو، نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ورئيس الحلقة الدراسية. وتلا الدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، رسالة موجهة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

٥ - وأنشئت ثلاثة أفرقة. وفيما يلي بيان تلك الأفرقة وأسماء منسقيها وأعضائها:

(أ) الفريق الأول - الأمم المتحدة وتنفيذ الصكوك الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة

المنسق: السيد اندروهويتلي (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء الفريق: الآنسة دافنا غولان (إسرائيل)
السيد محمد الحلاج (فلسطيني)
الآنسة لين ويلكمان (المملكة المتحدة)

(ب) الفريق الثاني - الأمم المتحدة وتشجيع التنمية الاقتصادية للأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

المنسق: السيد س. كاظمي (الأونكتاد)

أعضاء الفريق: السيد السيبياديس هيدالغو باسولتو (اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف)
السيد روجر غاردا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)
الآنسة لي أوبراين (الأونروا)
السيد افرايم اهيرام (إسرائيل)
السيد فضل نجيب (فلسطيني)

(ج) الفريق الثالث - الأمم المتحدة وعملية السلم

المنسق: السيد ريتشارد كرتس (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء الفريق: السيد يوهان نورد نفلت (الأمم المتحدة)
السفير ريتشارد كرتس (الولايات المتحدة الأمريكية)
الدكتور نبيل العربي (مصر)
السيد نبيل قسيس (فلسطيني)
السيد شبلي تلحمي (الولايات المتحدة الأمريكية)

٦ - وسينشر التقرير الذي يتضمن موجزا للورقات والمناقشات في حينه بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

المرفق الرابع

ندوة الأمم المتحدة الإقليمية العاشرة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(نيويورك، ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣)

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الإقليمية العاشرة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في مقر الأمم المتحدة من ٣٠ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه ١٩٩٢ وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤/٤٦ باء، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٢ - وحضر الندوة ممثلو ٥٦ منظمة غير حكومية من كندا والولايات المتحدة الأمريكية، وشاركت فيها سبع من تلك المنظمات بصفة مراقب. وعرض تسعة خبراء و ٢٠ من القائمين على تسهيل عقد حلقات العمل ومن أهل الرأي، ورقات بيانية. كما حضر الندوة، بصفة مراقبين، ممثلو عدة حكومات وهيئات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية. ورأس جلستي الندوة الافتتاحية والختامية، السيد السيبياديس هيدالغو باسولتو (كوبا) نائب رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وتكلم أيضا في الجلسة الافتتاحية المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، الذي تلا رسالة من السيد ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وتولى السيد لاري إيكن، رئيس لجنة التنسيق الأمريكية الشمالية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين مهمة منسق الندوة. وتكلم فضيلة القس ابراهيم عياد، رئيس اللجنة الفلسطينية للمنظمات غير الحكومية، في الجلسة الختامية للندوة.

٣ - وقد أعدت اللجنة برنامج الندوة، بالتشاور مع لجنة التنسيق لأمريكا الشمالية، حول موضوع "البناء من أجل السلم وفلسطين: أولويات العقد الثاني لحركة المنظمات غير الحكومية"، وذلك على النحو التالي:

(أ) الفريق ١: البناء من أجل السلم وفلسطين: أولويات العقد الثاني لحركة المنظمات غير الحكومية

السيد دون بيتز (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد بول فندلي (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد عاصمي بشارة (فلسطيني)

(ب) الفريق ٢: الحقوق والموارد واللاجئون: الحاجة إلى الحماية

السيد جوناثان كتاب (فلسطيني)
السيد محمد الحلاج (فلسطيني)
السيد عاطف قبرصي (كندا)

(ج) الفريق ٣: إنهاء الاحتلال: مقدمة للسلم والأمن

الآنسة روني بن إيفرات (إسرائيل)
السيد محمد الحلاج (فلسطيني)

(د) الفريق ٤: أولويات المنظمات غير الحكومية للعقد الثاني

السيد دون بيتز (الولايات المتحدة)
الآنسة ميا عجالي (الولايات المتحدة)
السيد جيم غراف (كندا)

٤ - وقد نظمت سبع لجان دائمة للمنظمات غير الحكومية لتطوير شبكات اتصال تلك المنظمات وإجراءاتها بشأن القضايا التالية: الحكومات والسياسة العامة؛ حقوق الإنسان والقانون الدولي؛ المعونة المادية والتنمية الاقتصادية؛ وسائط الإعلام والتعليم العام؛ تعبئة المنظمات الدينية؛ تعبئة العمال؛ تعبئة المنظمات النسائية.

٥ - وعقدت خمس حلقات عمل بشأن المواضيع التالية: وسائط الإعلام: المهارات والأنماط الجامدة؛ إدارة كلينتون وكونغرس الولايات المتحدة: تقييم الفرص الجديدة؛ كفالة الحماية: قرارات الأمم المتحدة واتفاقية جنيف الرابعة؛ بذور مجتمع جديد: رفاه المرأة والطفل تحت الاحتلال؛ المنفيون واللاجئون و"عمليات النقل الخفية".

٦ - وسيصدر تقرير الندوة بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

المرفق الخامس

ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية السابعة
للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين

(فيينا، ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣)

١ - عقدت ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية السابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين في مركز النمسا، فيينا، يومي ٢٣ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣ وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤/٤٦ باء، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٢ - وكانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممثلة بوفد يتألف من السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد السيبياديس هيدا لغوباستولتو (كوبا)، نائب الرئيس؛ والسيد راوان أ. ج. فرهادي (أفغانستان)، نائب الرئيس؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والدكتور م. ناصر القدوة (فلسطين).

٣ - وحضر الندوة ممثلو ٣٨ منظمة غير حكومية من المنطقة الأوروبية، وشارك فيها ١٥ من تلك المنظمات بصفة مراقب. وعرض ثمانية من أعضاء الأفرقة وأشخاص من أهل الخبرة بحلقات العمل ورقات بيانية. كما حضر الندوة، بصفة مراقبين، ممثلو عدد من الحكومات ومن الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية. وتولى السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، رئاسة جلستي الندوة الافتتاحية والختامية. وتكلم في الجلسة الافتتاحية المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة في فيينا السيد فيصل عويضة، فتلا رسالة من السيد ياسر عرفات، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما تكلم فيها السيد برنار ميلز، رئيس لجنة التنفسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، الذي تولى مهمة منسق الندوة.

٤ - وأعدت اللجنة برنامج الندوة، بالتشاور مع لجنة التنسيق الأوروبية، حول موضوع "عملية السلم في الشرق الأوسط: حقوق الفلسطينيين والتنمية الفلسطينية ـ تحد تواجهه أوروبا" وذلك على النحو التالي:

الجلسة العامة ـ فلسطين ـ الحالة الراهنة
الدكتور حيدر عبد الشافي (فلسطيني)
السيدة نعومي خزان (اسرائيل)
السيد يوهان نوردنفلت (الأمم المتحدة)

٥ - وعقدت حلقتا عمل بشأن المواضيع التالية:

(أ) الحقوق الوطنية والانسانية للفلسطينيين
السيد فاتح عزام (فلسطيني)
السيدة لويزا سيرفنت (اسبانيا)
السيدة ماريا غازي (اليونان)؛

(ب) التنمية الفلسطينية
السيد خليل هندي (فلسطيني)
القس بول هوفمان (المانيا)

٦ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الندوة إعلانا ختاميا ومقترحات عملية المنحى كما انتخبت ١١ عضوا جديدا في لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين وعضو شرف واحد. وسيصدر تقرير الندوة بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٧ - واعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة في الندوة الاعلان التالي:

إعلان

نحن ممثلي المنظمات غير الحكومية المشاركة في ندوة الأمم المتحدة الاقليمية الأوروبية السابعة للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، المعقودة في مركز النمسا في فيينا يومي ٢٣ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٩٣، نؤكد من جديد تأييدنا للشعب الفلسطيني ولانتفاضته الباسلة ولنضاله العادل المتواصل في سبيل تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، دولة فلسطين.

إن تجربة السنتين اللتين مرتا منذ بدء المحادثات بين العرب والاسرائيليين في مدريد قد عززت إيماننا بأن السلم لن يتحقق إلا إذا أتيح للشعب الفلسطيني عن طريق الهيئة التي تمثله، منظمة التحرير الفلسطينية، أن يقرر مستقبله بنفسه. ولم يتم حتى الآن لا بدء المفاوضات الجادة ولا الالتزام بأسس هذه المحادثات، ولا سيما قرارا مجلس أمن الأمم المتحدة ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

والأسوأ من ذلك أنه، على الرغم من محادثات السلم الجارية، فإن الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة قد زادت تدهورا. وقد تم توثيق هذا الواقع في التقارير والورقات التي قدمها المتحدثون البارزون وذوو الاضطلاع في المناقشة.

(أ) منذ بدء محادثات السلم حتى هذا اليوم تقوم القوات العسكرية المحتلة والوحدات السرية الاسرائيلية بقتل عدد متزايد من المدنيين وإلحاق الإصابات بهم؛

(ب) إن استمرار اعتقال الفلسطينيين وتعذيبهم يؤدي الى تفاقم حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وهي حالة بلغت من قبل حدا لا يجوز التسامح معه؛

(ج) في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، أبعد ٤١٥ فلسطينيا الى الحدود الاسرائيلية اللبنانية، وعلى الرغم من الاستنكار العالمي رفضت اسرائيل الامتثال لقرار مجلس الأمن ٧٩٩ (١٩٩٢) الذي طالب بإعادتهم الفورية، ولا يزال ٣٩٦ من المبعدين يخيمون على الحدود اللبنانية في الوقت الذي نجتمع فيه هنا؛

(د) إن إغلاق الأراضي مؤخرا هو آخر مظاهر العقاب الجماعي غير القانوني، فلقد قسم هذا الإغلاق فلسطين الى أربعة أجزاء، ففصل جنوب الضفة الغربية وشمالها وعزل قطاع غزة والقدس، كما فرض قيودا شديدة على تنقلات السكان الفلسطينيين الذين يبلغ عددهم مليونين من الناس. وأقيمت حواجز على الطرق أوجدت جيوبا حرم سكانها من إمكانية الوصول الى أسرهم وأعمالهم ومدارسهم والى الخدمات الطبية. وتعتبر هذه السياسة أشد السياسات ضررا وإخلالا بين السياسات التي انتهجتها سلطة الاحتلال منذ عام ١٩٧٦؛

(هـ) على الرغم من إعلان الحكومة الاسرائيلية تجميد إقامة المستوطنات، يجري العمل حاليا على تشييد أكثر من ٥٠٠ ١٩ وحدة سكنية كما يستمر العمل في شق الطرقات الرئيسية والعادية للربط فيما بين المستوطنات وبينها وبين دولة اسرائيل؛

(و) زادت عمليات هدم المنازل؛ ففي قطاع غزة نسف أكثر من ٥٠ منزلا بالصواريخ المضادة للدبابات.

إننا ندين جميع السياسات والممارسات الاسرائيلية المذكورة أعلاه، وهي تنتهك اتفاقية جنيف الرابعة. وإننا لنحث الأمين العام للأمم المتحدة على الدعوة الى عقد اجتماع للأطراف المتعاقدة السامية في الاتفاقية لتقرير الطرق والوسائل الرامية الى ضمان امتثال اسرائيل للاتفاقية المذكورة، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ٦٨١ (١٩٩٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠.

ونحن ندعو الحكومات الأوروبية والجماعات الأوروبية لاتخاذ جميع ما يلزم من تدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي لفرض احترام اتفاقية جنيف الرابعة على اسرائيل. وإننا نطالب الجماعة الأوروبية بتجميد جميع البروتوكولات الاقتصادية والعلمية والاتفاقات التمييزية المبرمة مع اسرائيل الى أن تمتثل للاتفاقية.

وإننا لنشعر بقلق بالغ إزاء الجمود الذي وصلت اليه المحادثات الفلسطينية الاسرائيلية. فبدون اتفاق فلسطيني اسرائيلي لا يمكن تحقيق أي تحرك حقيقي لا في المحادثات الثنائية ولا في المحادثات المتعددة الأطراف. ونلاحظ أن الفلسطينيين قد قدموا تنازلات ترمي الى تيسير المفاوضات دون أن تكون هناك أي استجابة ذات معنى من جانب الاسرائيليين.

كما أننا نلاحظ جزعين الموقف المتحيز الذي تتخذه الإدارة الحالية في الولايات المتحدة، وهو ما ظهر للعيان خلال دورتي المحادثات التاسعة والعاشرة، وإننا نعتقد أن على الولايات المتحدة، باعتبارها أصبحت الآن المسؤول الوحيد عمليا عن رعاية المحادثات، واجب احترام الأسس التي تقوم عليها عملية مدريد، وهي تقتضي التنفيذ التام لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣).

ونحن نؤيد الدعوة الواردة في قرارات الأمم المتحدة المتتابعة لعقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة الأعضاء الخمسة (٥) الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف النزاع، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة وبحقوق متساوية بغية التوصل الى سلم شامل دائم في المنطقة.

ونكرر الإعراب عن مساندتنا لجميع المنظمات غير الحكومية وقوى السلم الاسرائيلية التي اضطلعت بالمهمة الصعبة المتمثلة في زيادة الوعي في المجتمع الاسرائيلي تأييدا لحقوق الانسان والحقوق الوطنية الفلسطينية.

وفي الوقت نفسه، نود أن نلفت الانتباه الى التمييز المتواصل الذي تمارسه الحكومة والسلطات المحلية الاسرائيلية ضد مواطني اسرائيل الفلسطينيين.

إننا ندين بقوة الغارات العسكرية الاسرائيلية على القرى اللبنانية وعلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهي غارات أدت الى مصرع ١٥٠ من المدنيين والى إصابة المئات وتشريد الآلاف. وإننا نحث مجلس الأمن على ضمان امتثال اسرائيل الكامل لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨ والقاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من لبنان فورا ودون قيد أو شرط.

إننا، بوصفنا منظمات غير حكومية أوروبية، ندعو حكوماتنا، وخصوصا الدول الأوروبية الأعضاء في مجلس الأمن، الى أن تؤيد بصورة كاملة الجهود الرامية الى تحقيق سلم عادل شامل في الشـــرق الأوسط واتخاذ التدابير اللازمة لإنهاء حالة تطيل من أمد الجور وتهدد أمن أوروبا. ولا يمكن تحقيق السلم في المنطقة إلا إذا امتثلت اسرائيل لجميع قرارات الأمم المتحدة وانسحبت من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن لبنان، ومن مرتفعات الجولان.

وإننا، بوصفنا منظمات غير حكومية أوروبية، نرحب ببرنامج التنمية الفلسطيني ونتعهد بدعم وتشجيع جميع الجهود الفلسطينية في ميدان التنمية، وسنعمل على حث الحكومات الأوروبية وغيرها وهيئات الأمم المتحدة والخ، عبر جميع القنوات وعلى جميع المستويات، على الاستجابة للاحتياجات الفلسطينية.

وإننا، بوصفنا منظمات غير حكومية أوروبية، إذ ندرك أن الحالة مستعجلة، نتعهد بتعزيز جهودنا المتضافرة في سبيل تحقيق أهدافنا الواردة في هذا الاعلان.

ونحن نعرب عن تقديرنا للجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين ولجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية لبلدان أمريكا الشمالية بشأن قضية فلسطين لمشروعهما الاعلامي المتعلق بمؤتمر السلام؛ وللجنة التنسيق للمنظمات غير الحكومية الدولية العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة لتقاريرها عن حالة حقوق الانسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة وللخدمات التي قدمتها شبكة المنظمات غير الحكومية الأوروبية العاملة في الأراضي المحتلة في ميدان التنمية. فقد يسرت جميع هذه الخدمات الاعلامية أعمال لجنة التنسيق الأوروبية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين وأعمال المنظمات غير الحكومية هي نفسها.

ونشكر بحرارة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على عقد هذه الندوة ولجهودهما المتواصلة التي لا تتوانى لتمكين الشعب الفلسطيني من إحقاق حقوقه غير القابلة للتصرف. ونرجو من رئيس اللجنة، سعادة السيد كيبا بيران سيسيه، أن يبلغ هذا الاعلان الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين كجزء من تقرير اللجنة، كما نرجو عقد ندوة أوروبية خلال عام ١٩٩٤.

ونتقدم بالشكر لشعبة حقوق الفلسطينيين وأمانتها، ومختلف الادارات والمكاتب في مكتب الأمم المتحدة في فيينا، وللمترجمين الشفويين الذين قدموا مساعدتهم لنا.

ونود أن نشكر الحكومة النمسوية على استضافة هذه الندوة في فيينا وإتاحة مركز النمسا لمداولاتنا.

المرفق السادس

اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكوميـة الدولية بشأن قضية فلسطين

(فيينا؛ ٢٥ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣)

١ - عقد اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين في مركز النمسا، فيينا، من ٢٥ الى ٢٧ آب/أغسطس ١٩٩٣، وفقا لقرار الجمعية العامة ٧٤/٤٦ باء، وذلك برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٢ - وكانت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ممثلة بوفد يتألف من السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة ورئيس الوفد؛ والسيد السيبياديس هيدالغو باسولتو (كوبا)، نائب رئيس اللجنة؛ والسيد راوان أ. ج. فرهاوي (أفغانستان)، نائب رئيس اللجنة؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة؛ والدكتور ناصر القدوة (فلسطين).

٣ - وحضر الاجتماع ممثلو ٧٩ منظمة غير حكومية من كل مناطق العالم واشتركت فيه ٦ من تلك المنظمات بصفة مراقب. وأدلى تسعة عشر خبيرا ببيانات. كذلك حضر الاجتماع، بصفة مراقبين، ممثلو عدد من الحكومات ومن الهيئات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية فضلا عن ممثلي لجان التنسيق الاقليمية.

٤ - وتولى السيد كيبا بيران سيسيه، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، رئاسة جلستي الاجتماع الافتتاحية والختامية. وتكلم أيضا، في الجلسة الافتتاحية، السيد وولفغانغ فولتة، نائب الأمين العام والمدير العام لشؤون التكامل الأوروبي والسياسات الاقتصادية في وزارة الخارجية النمساوية. وتولى السيد دون بيتز، رئيس لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، مهمة منسق الاجتماع.

٥ - وأعدت اللجنة، بالتشاور مع لجنة التنسيق الدولية، برنامج الاجتماع حول موضوع "تجديد التزام الأمم المتحدة ـ المنظمات غير الحكومية بالحقوق الوطنية والانسانية الفلسطينية"، وذلك على النحو التالي:

(أ) الفريق ١ - آخر التطورات السياسية: العقبات التي تعترض سبيل السلم
الدكتور حيدر عبد الشافي (فلسطيني)
السيدة نعومي خزان (اسرائيل)
السيد نصير عروري (الولايات المتحدة الأمريكية)

(ب) الفريق ٢ - السعي العاجل في سبيل الاستقلال ـ الحماية وإنهاء الاحتلال

السيد بابلو ده لافيغا (إكوادور)
السيد راجي صوراني (فلسطيني)
السيد أفيغدور فلدمان (اسرائيل)
السيد محمد على طه (فلسطيني)
السيد حسين أبو حسين (اسرائيل)

(ج) الفريق ٣ - العودة الى المستقبل ـ عقد من تكوين شبكات روابط بين الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية
السيد جان ماري لامبير (فرنسا)
الآنسة أدريان وينغ (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد هانز بيتر كوتهاوس (الأونروا)
السيد روميش تشاندرا (الهند)
السيد آكيرا أوريو (اليونيدو)؛

(د) الفريق ٤ - محفل المنظمات غير الحكومية ـ من يفعل ماذا ؟
السيدة سميحة خليل (فلسطينية)
السيد فريتز فروليخ (النمسا)
السيدة روث كوهين (اسرائيل)
السيد جيم غراف (كندا)

(هـ) الفريق ٥ - استراتيجيات المستقبل ودور المنظمات غير الحكومية
السيد دون بيتز (الولايات المتحدة الأمريكية)
السيد زهدي ل. ترزي (فلسطيني)

٦ - وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشتركة في الاجتماع إعلانا ختاميا ومقترحات ذات توجه عملي وانتخبت أعضاء جدد في لجنة التنسيق الدولية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين. وسيصدر تقرير الاجتماع بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

٧ - وفيما يلي الإعلان الذي اعتمدته المنظمات غير الحكومية المشاركة في الاجتماع:

إعـــلان

نحن، المنظمات غير الحكومية التي التقت في اجتماع الأمم المتحدة العاشر للمنظمات غير الحكومية الدولية بشأن قضية فلسطين، ندرك أننا قد اجتمعنا في لحظة حاسمة من لحظات نضال الشعب الفلسطيني من أجل الحرية وبناء الدولة.

ونحن نؤكد دون شرط حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وبناء الدولة. ونحن نعلن اقتناعنا بأن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، إلى جانب إسرائيل هو أنسب الطرق الكفيلة بتحقيق سلام عادل دائم في الشرق الأوسط.

ونحن ندعو حكومة وشعب إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وبناء الدولة، والأمن داخل وطنه وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، مما يضمن الإقرار المتبادل بتساوي كلا الشعبين في الحقوق. ونحن نطالب بانسحاب إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية وسائر الأراضي العربية المحتلة.

ونحن نساند عملية السلام التي بدأت في مدريد في عام ١٩٩١ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا باعتبارها محاولة لبلوغ تسوية عادلة شاملة في الشرق الأوسط استنادا إلى قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. بيد أن ثمة عقبات كثيرة قد أعاقت نجاح هذه العملية. ونحن نؤكد أن أي عملية تفاوضية من شأنها أن تؤدي إلى السلام لا تتطلب فقط الاعتراف بالمبادئ الواردة في هذين القرارين كأساس للتفاوض، وليس هذا فحسب، بل تتطلب أيضا المشاركة المباشرة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، والإسهام الفعال من جانب الأمم المتحدة، مع إدخال الجماعة الأوروبية كشريك في رعاية عملية التفاوض. ونحن مقتنعون بأن المبادئ الواردة في الدعوة لعقد مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط برعاية الأمم المتحدة يجب أن تطبق إذا أريد إرساء سلم عادل دائم. ونحن نعتقد بأن المسؤولية المباشرة عن عدم إحراز تقدم حتى اليوم في عملية السلم تقع على عاتق حكومة إسرائيل مع مساندة الولايات المتحدة لها في ذلك.

ونحن نعتبر أن ثمة ما يدعو الأمم المتحدة إلى التعجيل إلى أقصى حد بتوفير حماية فورية مستدامة للفلسطينيين الخاضعين للاحتلال. ونهيب بإسرائيل أن تتعترف فورا بانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ قانونا على جميع الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية. كما يجب إقرار وتنفيذ الحمايات والضمانات الواردة في هذه الاتفاقية دون تأخير. ونحن ندعو الأطراف السامية المتعاقدة في اتفاقية جنيف الرابعة إلى تطبيق الجزاءات من أجل كفالة إمتثال إسرائيل لأحكام هذه الاتفاقية.

ونحن نعرب عن تأييدنا الكامل للإنتفاضة القائمة التي تمثل الحق الأصيل للشعب الفلسطيني في مقاومة الاستعمار والاحتلال العسكري؛ وعلى هذا فإن مساعي إسرائيل الرامية إلى قمع الانتفاضة هي غير مشروعة.

(أ) ونحن نحث أيضا المنظمات غير الحكومية المعنية بحماية الفلسطينيين بأن تشكل أفرقة دائمة للرصد والشهادة في الأراضي المحتلة من أجل تعزيز الوعي العام والضغط على الحكومات كيما تحث إسرائيل على إنهاء الاحتلال.

(ب) ونحن ندين احتلال واستعمار إسرائيل لمرتفعات الجولان، ومواصلتها الاحتلال الوحشي لجنوب لبنان، وانتهاكاتها الصارخة لاتفاقية جنيف الرابعة في تلك المناطق.

ونحن نندد بسياسة الاستيطان التي تنتهجها حكومة إسرائيل في الضفة الغربية وغزة ومرتفعات الجولان، وبتزايد أنشطة الاستيطان في القدس الشرقية المحتلة. فهذه المستوطنات غير قانونية وإقامتها تشكل انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولقرار مجلس الأمن ٤٦٥ (١٩٨٠) ولسائر قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومن الواجب إزالتها. ونحن نحتج بشدة على قرار إدارة الولايات المتحدة منح إسرائيل ضمانات قروض قدرها ١٠ بلايين دولار، دون أي تعهد من جانب الحكومة الإسرائيلية بوقف بناء المستوطنات غير القانونية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. ونحن لا نقبل تمييز حكومة إسرائيل بين المستوطنات السياسية والمستوطنات الأمنية إذ يبدو أنه وسيلة لتجنب إعادة جميع الأراضي الفلسطينية التي جرى احتلالها في عام ١٩٦٧، وهو لا يزال يشكل عقبة أمام تحقيق السلم. ونحن نهيب بجميع الحكومات ألا تقوم أو تتعهد بمنح أي دعم مالي أو غيره لإسرائيل، إلى أن تعلن إسرائيل رسميا تعهدها بوقف كافة الأنشطة الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي مرتفعات الجولان السورية المحتلة.

ونحن نطالب بإعمال حق الفلسطينيين المشردين منذ عام ١٩٦٧ في العودة إلى ديارهم، ونؤكد، في هذا السياق، حق الأسر في لم شملها وفي البقاء سوية في وطنها. ونحن نطالب أيضا بالعودة الفورية لجميع الفلسطينيين المبعدين.

ونحن نلاحظ أن المطرودين في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ما زالوا منفيين في لبنان، برغم قرار مجلس أمن الأمم المتحدة ٧٩٩ (١٩٩٢). ونحن ندين هذا الرفض الصلف لتلبية طلب مجلس الأمن هذا بعودتهم. ونحن نهيب بمجلس الأمن أن يقوم بتنفيذ هذا القرار من خلال اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتأمين عودة المطرودين على نحو فوري ومأمون وحمايتهم من الاعتقال التعسفي والاحتجاز.

ونحن نطالب إسرائيل أيضا بأن تعترف بحقوق الفلسطينيين الذين هم من مواطني إسرائيل في المساواة الكاملة، وهي حقوق ما برحوا يناضلون من أجلها منذ عام ١٩٤٨. ونحن نشجب التمييز القائم ضد الفلسطينيين الذين هم من مواطني إسرائيل. ونحن ندين المصادرة الإسرائيلية لأراضيهم، وهو أمر تسارع معدله مؤخرا، كما ندين عدم الإعتراف بالمركز البلدي القانوني لكثير من القرى والمجتمعات الفلسطينية. هذا ويجب مراعاة الحقوق الوطنية والإنسانية للفلسطينيين الذين هم من مواطني إسرائيل لدى الاضطلاع بأي حل شامل آخر للمشكلة الفلسطينية.

ونحن نعرب عن تضامننا مع قوى السلام الإسرائيلية التي تكافح من أجل مساواة جميع مواطني إسرائيل، ومن أجل وضع حد للاحتلال الإسرائيلي لغزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، ومن أجل إعمال حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير.

ونحن ندين بشدة استمرار سياسة القبضة الحديدية التي تتبعها إسرائيل بشكل منهجي لقمع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونشير إلى أن هناك ٠٠٠ ١٤ فلسطينيا على الأقل ما زالوا في السجون رغم أن بعضهم قد أنهوا المدد المحكوم بها عليهم.

ونحن ندين حالات الإعدام دون محاكمة التي تنفذها الوحدات المسلحة السرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ونطالب بإلغاء جميع العمليات وجميع الأوامر والأنظمة السارية فيما يتصل بتلك الوحدات المسلحة السرية كما نطالب بحل ما يسمى "الوحدات الخاصة" على الفور.

ونحن نهيب بإسرائيل أن تلغي جميع الأوامر العسكرية القائمة التي كرست وقننت مخالفات حقوق الإنسان, ولا سيما منها الأوامر العسكرية التي تجيز الاحتجاز الإداري، وتقييد الحريات والحقوق الأساسية من قبيل حرية الكلام، وحرية التجمع وتكوين الجمعيات، وحرية التنقل والسفر، وحرية البحث العلمي، والإفراط في فرض الضرائب، وسائر التقييدات الشديدة المفروضة على حرية تنمية الاقتصاد والمجتمع في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

(أ) ونحن نطالب السلطات الإسرائيلية بالكف عن قتل المدنيين وإلحاق الإصابات بهم، وعن فرض العقوبات الجماعية، وإغلاق وهدم المساكن، والاحتجاز، والتعذيب، والسجن دون محاكمة، ونزع ملكية الأراضي وموارد المياه، وإغلاق المؤسسات التعليمية، وفرض حظر التجول على الفلسطينيين وتقييد تنقلاتهم؛

(ب) ونحن نطالب إسرائيل كذلك بإلغاء جميع حالات الإغلاق غير القانوني للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما نطالب بالسماح بحرية تنقل الفلسطينيين داخل الأراضي مع حرية الوصول للقدس الشرقية المحتلة. ونحن نلتمس تأييد جميع المؤمنين الذين يعتبرون القدس مركزا حيا لعقائدهم من أجل حماية وجود المسلمين والمسيحيين من المحاولات التي تبذلها إسرائيل بهدف ضم القدس الشرقية العربية.

ونحن ندين العدوان الشامل الذي شنته إسرائيل مؤخرا ضد لبنان. ونعرب عن استيائنا إزاء فشل المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات مناسبة لحماية المدنيين اللبنانيين والفلسطينيين الذين تعرضوا للقصف الجماعي والتشريد وسلب الممتلكات. ونحن نهيب بمجلس الأمن أن ينفذ قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) الذي يتطلب إنسحاب إسرائيل من لبنان.

ونحن نؤيد التدابير الشاملة لمراقبة أسلحة التدمير الشامل وإزالتها على صعيد العالم بأسره، وخاصة في الشرق الأوسط. وعلى المجتمع الدولي أن يحث إسرائيل بقوة على توقيع معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية والتصديق عليها. ونحن نشعر بالقلق إزاء المخاطر التي تتعرض لها البيئة الطبيعية من جراء استمرار برنامج الأسلحة النووية الذي تنفذه إسرائيل. وفي هذا السياق، نحث المنظمات غير الحكومية أن تساند الحملة التي تطالب بالإفراج الفوري عن

موردخاي فانونو من السجن الوحشي اللاإنساني الذي يعانيه بسبب تنبيهه العالم إلى التهديد النووي الإسرائيلي.

ونحن نوجه نداء إلى جميع البلدان، وبخاصة بلدان الخليج، التي أحدثت خفضا شديدا في دعمها للمنظمات الفلسطينية بأن تعيد النظر في موقفها وتجدد مساندتها للشعب الفلسطيني ولممثله الشرعي الوحيد، أي منظمة التحرير الفلسطينية.

ونحن نشكر اللجنة بحرارة لعقد هذا الاجتماع الدولي ونقدر عظيم التقدير وجود وفد اللجنة. كما أننا نقدم ثناءنا الجزيل للسيد كيبا بيراني سيسيه، رئيس اللجنة. وإنا نتوجه بالشكر لشعبة حقوق الفلسطينيين وسائر المنتمين للأمانة العامة للأمم المتحدة، بما في ذلك المترجمون الشفويون الذين قدموا مساعدات قيمة لنا. ونعرب عن تقديرنا للخبراء البارزين الذين تكلموا هنا وأثروا مداولاتنا. كذلك نعرب عن تقديرنا لحكومة النمسا لاستضافتها الكريمة لهذا الاجتماع.

ونحن نطلب إلى رئيس لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن يبلغ هذا الإعلان إلى الجمعية العامة، في دورتها الثامنة والأربعين، بوصفه جزءا من تقرير اللجنة.

المرفق السابع

الحلقة الدراسية الافريقية السابعة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين

(داكار، السنغال، ٣٠ آب/اغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣)

١ - عقدت في داكار، السنغال، من ٣٠ آب/اغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الحلقة الدراسية الافريقية السابعة للأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين (الحلقة الدراسية الرابعة والثلاثون للأمم المتحدة) وندوة الأمم المتحدة الرابعة الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، وذلك وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ٧٤/٤٦ باء المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١. وجرت الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية في الجانب الأكبر منهما كحدث مشترك.

٢ - ومثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد مكون من السيد كيبا بيران سيسيه (السنغال)، رئيس اللجنة، ورئيس الحلقة الدراسية؛ والسيد جوزيف كسار (مالطة)، مقرر اللجنة، ونائب رئيس الحلقة الدراسية ومقررها؛ والسيد نوهوم ساماسيكو (مالي)، نائب رئيس الحلقة الدراسية؛ والسيد أوتويو يامتومو، سفير اندونيسيا لدى السنغال؛ والدكتور ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة.

٣ - وفي إفتتاح الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية أدلى ببيان السيد عثمان تانور دييغ، وزير الدولة ووزير شؤون وخدمات الرئاسة في السنغال. وأدلى أيضا ببيانات كل من جوزيف فيرنر ريد، ممثل الأمين العام للأمم المتحدة؛ ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف؛ وممثل فلسطين لدى السنغال، الذي تلا رسالة موجهة من رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية؛ وممثل لجنة التنسيق الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين.

٤ - وعقد ما مجموعه ٩ جلسات عامة، وقام ١٩ خبيرا من القارة الافريقية، وكذلك فلسطينيون وإسرائيليون، بعرض ورقات عن مختلف جوانب قضية فلسطين. وحضر الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية ممثلو ٢٣ حكومة، و ٦ من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية، فضلا عن ١٨ منظمة غير حكومية.

٥ - وقد أنشئت أربعة أفرقة. وفيما يلي بيان تلك الأفرقة مع المواضيع التي تناولتها وأسماء خبرائها:

(أ) الفريق الأول: نحو حل عادل لقضية فلسطين

'١' الحالة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس

الدكتور أحمد اليازجي (فلسطين)

السيد إيتان فيلنر (إسرائيل)

'٢' دور افريقيا في تشجيع إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين

السيد الهادي بن نصر (تونس)
السيد تشيتساكا تشيبازيوا (زمبابوي)
السيد ديانغينا دي يايا دوكوريه (مالي)
السيد لاتير كامارا (السنغال)
السيد ك. ب. س. سيمسون (غانا)

'٣' المنظمات الإقليمية والبعد السياسي والاقتصادي والمتصل بحقوق الإنسان في قضية فلسطين

السيد خالد محمد خالد (جامعة الدول العربية)

(ب) الفريق الثاني: بناء السلم في القدس - المدينة المقدسة لثلاثة أديان

فضيلة الأب بشارة اللحام (فلسطين)
الشيخ عكرمة صبري (فلسطين)
الحاخام دافيد فورمان (إسرائيل)

(ج) الفريق الثالث: نحو تقرير المصير وإقامة دولة

'١' فلسطين - ديناميات بناء الدولة

السيد لطيف دوري (إسرائيل)
السيد عيسى موسى (جنوب افريقيا)
السيد أ. ر. كاكونغا (ناميبيا)

'٢' دور وسائط الإعلام والرأي العام في بناء الأمة

السيد بارا ضيوف (السنغال)
السيد محمد العربي مساري (المغرب)

(د) الفريق الرابع: ضرورة إحياء الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس: تعبئة المساعدة الدولية لتعزيز الاعتماد على الذات والقضية المستدامة

السيد ابراهيم الدقاق (فلسطين)
الآنسة كاثي بيرغن (كندا)

٦ - وبالإضافة إلى الأفرقة التي عقدت اجتماعاتها بالاشتراك مع الحلقة الدراسية، أنشئت حلقتا عمل تتصلان على وجه التحديد بأنشطة المنظمات غير الحكومية وذلك للنظر في المواضيع التالية:

(أ) الإجراءات المتخذة من المنظمات غير الحكومية الافريقية لتشجيع الجهود الرامية إلى وضع حد لانتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان للشعب الفلسطيني

السيد عثمان كامارا (غينيا)

(ب) قيام المنظمات غير الحكومية بالتعبئة وبإنشاء شبكات روابط لتشجيع إيجاد حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين

الآنسة كاثي بيرغن (كندا)

وقد اعتمدت المنظمات غير الحكومية المشاركة مقترحات ذات توجه عملي صدرت عن حلقتي العمل. وقررت أيضا تمديد فترة عمل لجنة التنسيق الافريقية للمنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين لغاية إنعقاد الندوة الإقليمية الافريقية القادمة بشأن قضية فلسطين، كما قررت زيادة عدد أعضائها.

٧ - واعتمدت الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية استنتاجات وتوصيات فضلا عن اقتراح بتوجيه الشكر إلى حكومة السنغال وشعبها. أما التقرير الذي يتضمن موجزات للورقات المقدمة فسينشر في حينه بوصفه من منشورات شعبة حقوق الفلسطينيين.

الاستنتاجات والتوصيات

٨ - قامت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وفقا للولاية المسندة إليها، بعقد الحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية الافريقيتين بشأن قضية فلسطين في داكار، السنغال، من ٣٠ آب/أغسطس إلى ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ودعي إلى المشاركة فيهما عدد من الخبراء الافريقيين والفلسطينيين والاسرائيليين، فضلا عن ممثلي الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وكان الموضوع الرئيسي للحلقة الدراسية وندوة المنظمات غير الحكومية هو "افريقيا والشرق الأوسط وقضية فلسطين"، كما أنهما نظمتا عقد أفرقة مختلفة فيما يتصل بالحل العادل لقضية فلسطين؛ والقدس؛ وتقرير المصير وبناء الدولة؛ وضرورة تنشيط اقتصاد الأرض المحتلة. وعقدت أيضا حلقات عمل للمنظمات غير الحكومية من أجل تشجيع المنظمات غير الحكومية الافريقية على اتخاذ إجراءات بشأن قضية فلسطين. وأثناء الاجتماع، أبلغ المشاركون أيضا بالتطورات الجديدة المتعلقة بعملية السلام وأجروا تبادلا للآراء في هذا الشأن.

٩ - واستعرض المشاركون الحالة الراهنة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وأعربوا عن قلقهم البالغ إزاء استمرار مخالفات حقوق الإنسان، انتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب. ودعوا إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الإعتراف بانطباق الاتفاقية الشرعي على الأرض المحتلة وتنفيذها فورا على النحو الكامل، ورأوا أن ذلك يمثل التزاما أساسيا بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وطلبوا إلى المجتمع الدولي، وإلى الأطراف المتعاقدة السامية على الخصوص، النهوض بالتزاماتهم بموجب الاتفاقية من أجل ضمان احترام أحكامها في جميع الظروف، وتوفير الحماية الدولية للفلسطينيين إلى أن ينتهي الاحتلال.

١٠ - ودعا المشاركون الحكومة الاسرائيلية إلى أن تتخذ عددا من التدابير الفورية كخطوة نحو السلم والمصالحة بين الشعبين، ولا سيما من ذلك الإفراج عن كل السجناء السياسيين والمحتجزين إداريا؛ وعودة المبعدين؛ وإنهاء أنشطة الوحدات السرية والإجراءات القمعية الأخرى التي تقوم بها القوات العسكرية ووضع حد لهدم المساكن؛ إلى جانب اتخاذ تدابير أخرى لإقرار احترام حقوق الانسان وتخفيف أعباء الاحتلال أثناء الفترة الانتقالية.

١١ - وجرى الإعراب عن بالغ القلق إزاء استمرار إغلاق حدود الأرض المحتلة وفصل القدس الشرقية عن الضفة الغربية مما أدى إلى تقسيم الأرض المحتلة إلى أربع مناطق منفصلة. وفضلا عن ذلك تسبب هذا في فقدان العمل والمشاق لأعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين وأدى إلى الحد بشدة من إمكانية وصول الفلسطينيين إلى أماكن العبادة، والمدارس، ومرافق الرعاية الصحية، والخدمات العامة. وأبدى المشاركون جزعهم بشكل خاص إزاء ما ورد في التقارير عن الحالة المذهلة في غزة، ولا سيما عن التفاقم الخطير في الأوضاع الصحية للسكان، وعن تدهور البيئة، والإفتقار إلى المياه. ودعا المشاركون إلى زيادة توثيق عرى التعاون بين المنظمات غير الحكومية والمجلس الصحي الفلسطيني من أجل تحديد الاحتياجات وبرامج المساعدة. وطلبوا إلى إسرائيل على وجه الاستعجال أن تضع حدا للحصار المفروض على الأرض المحتلة وإعادة كل إمكانيات الوصول الى القدس.

١٢ - وأجرى المشاركون مناقشة صريحة وبناءة حول دور افريقيا في تشجيع الوصول إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين وحول دور المنظمات الاقليمية في هذا الخصوص.

١٣ - وأشير إلى أن البلدان الافريقية، التي كانت في معظمها ترزح تحت حكم الاستعمار وقت تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، تشعر بوجود وشائج عميقة تربطها بالشعب الفلسطيني، وتضامنها معه ينبع من موقف أدبي وأخلاقي، ومن فهم واضح للحالة التاريخية والسياسية. وقد أصبح بمقدور البلدان الافريقية، في أعقاب استقلالها وإنشاء منظمة الوحدة الافريقية، أن تقدم الدعم المتزايد التضافر والتنسيق إلى الكفاح الفلسطيني في الأمم المتحدة والمحافل الدولية الأخرى - وسلم المشاركون باستمرار موقف افريقيا المبدئي ودعمها الوطيد لإحقاق الحقوق الفلسطينية.

١٤ - وجرى أيضا استعراض التجربة السابقة وإمكانيات المستقبل في العلاقات بين البلدان الافريقية والبلدان العربية. وتم التشديد على الأهمية القصوى لتقوية التعاون الاقتصادي وغيره بين البلدان الافريقية والبلدان العربية من أجل حفز تنمية تعود بالنفع المتبادل على كلا المجموعتين.

١٥ - وأعرب المشاركون عن تقديرهم وتأكيدهم للعمل والمشاركة المتواصلين من جانب المنظمات غير الحكومية الافريقية والدولية العاملة في مجال قضية فلسطين. وأكدوا أهمية تعزيز قنوات اتصال فعالة فيما بين المنظمات الفلسطينية والافريقية.

١٦ - ودرس المشاركون مشكلة كيفية بناء السلم في القدس، وهي المدينة المقدسة لثلاث ديانات وذات الأهمية الروحية الكبرى، وذلك دون احتكار من أي جانب. وأشاروا إلى أن السياسة الإسرائيلية المتبعة في الأشهر الأخيرة لضم القدس وتهويدها، وتطويقها بالمستوطنات اليهودية، وفصلها عن بقية الأراضي المحتلة تدعو إلى أبلغ القلق. وأكدوا أن إيجاد حل عادل بشأن القدس أمر لا غنى عنه للتوصل إلى تسوية لقضية فلسطين، كما دعوا إلى إنهاء سياسة الاستيطان، وإلى إعادة فتح المدينة، وإتاحة حرية الوصول إلى الأماكن المقدسة، واحترام الحريات الدينية وذلك ريثما تتم المفاوضات بشأن التسوية النهائية. وفي هذا الصدد، جرى الإعراب عن التأييد للأعمال التي تضطلع بها لجنة القدس التابعة لمنظمة المؤتمر الإسلامي، كما جرت المطالبة بإشراك زعماء من الديانات الثلاث إشراكا فعالا في العمل على إيجاد حل سلمي لمشكلة القدس.

١٧ - وناقش المشاركون مسألة إحقاق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال وديناميات بناء الدولة والأمة، بما في ذلك دور وسائط الإعلام والرأي العام. وتم التأكيد على أن حق تقرير المصير هو حق غير قابل للتصرف يعترف به القانون الدولي. وأعرب المشاركون عن تأييدهم للإنتفاضة، التي عبر الشعب الفلسطيني من خلالها عن إجماعه الوطني على رفض الاحتلال وعلى إقامة دولة فلسطينية. وقد ساعدت الانتفاضة أيضا على تعزيز الآليات المؤسسية والأسس الاجتماعية والسياسية اللازمة لبناء الدولة مستقبلا بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

١٨ - وأشير إلى وجود أوجه شبه عديدة بين كفاح الشعب الفلسطيني وكفاح شعب جنوب افريقيا المضطهد، وإلى إمكانية الاستفادة من تجربتيهما. وفي هذا الخصوص، جرى التأكيد على أهمية توفير المعلومات وتعبئة التعاطف والدعم الدوليين للقضية الفلسطينية.

١٩ - وأكد المشاركون أيضا أن وسائط الإعلام الفلسطينية، في الأراضي المحتلة وفي المنفى على السواء، تقوم بدور لا غنى عنه في التعبير عن اهتمامات الشعب الفلسطيني وعن شخصيته القومية وفي استبقاء الوعي الوطني حيا. وطُلب إلى السلطة القائمة بالاحتلال التوقف عن جميع أشكال مضايقة الصحفيين الفلسطينيين والأجانب الذين يحاولون توفير المعلومات عن الحالة في الأرض المحتلة إلى الجمهور الخارجي. وطُرح على اللجنة اقتراح يدعو إلى تنظيم حلقة دراسية تشارك فيها وسائط الإعلام الجماهيري من المنطقة الافريقية والمناطق الأخرى وممثلون لوسائط الإعلام الفلسطينية من أجل مناقشة استراتيجيات ووسائل التعاون العملي اللازمة لدعم قضية الشعب الفلسطيني.

٢٠ - وأكد المشاركون أن إنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتنميته المستقلة يمثلان دعائم أساسية لممارسة الشعب الفلسطيني على الوجه الكامل لحقه في تقرير المصير وبناء دولة مستقلة. وطُلب إلى إسرائيل أن تضع حدا للسياسة التي تتبعها للسيطرة على الاقتصاد الفلسطيني والموارد الفلسطينية، ولا سيما منها الموارد المائية والأراضي، وإخضاعهما لها، وأن تعمل على إزالة العقبات التي تعترض سبيل المشاريع الإنمائية التي تتيحها المنظمات غير الحكومية والمانحون الدوليون الآخرون. وتم الخلوص إلى أن تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية فورا وبمقادير كبيرة وإن يكن أمرا مرغوبا فيه، فإن إنهاء الاحتلال ورد سيطرة الشعب الفلسطيني الكاملة على موارده الوطنية هما وحدهما اللذان يكفلان تحقيق التنمية المستدامة القائمة على الاعتماد على الذات.

٢١ - ودعا المشاركون إلى توفير إمكانات وصول هيئات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة دون عائق إلى الأرض الفلسطينية المحتلة من أجل تنفيذ برامجها ودراساتها. ورئي أن الحاجة تدعو إلى اقامة آلية مناسبة للتنسيق بين مختلف المانحين ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة وبين منظمة التحرير الفلسطينية. واقتُرح أن تنظم اللجنة تحت رعايتها اجتماعات مائدة مستديرة بشأن الانعاش الاقتصادي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهو أمر ستكون له أهمية خاصة أثناء الفترة الانتقالية. واقتُرحت تدابير عملية مختلفة لمساعدة الشعب الفلسطيني الذي يعيش في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس، منها التوأمة بين المدن والمؤسسات مثل الجامعات والمستشفيات وغيرها، بما يكفل تبادل الموظفين والطلاب والمعلمين، ومختلف المساعدات التقنية. وطلب المشاركون من المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان الصناعية، زيادة مساهمته في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لتمكينها من الوفاء بمسؤوليتها تجاه الشعب الفلسطيني.

٢٢ - وأبلغ المشاركون بالتحول الذي طرأ على عملية السلام أثناء إنعقاد الاجتماع، وبمشروع إعلان المبادئ الصادر عن إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية والقاضي باتخاذ خطوات أولية نحو الحكم الذاتي للفلسطينيين، وانسحاب القوات الاسرائيلية من أريحا وقطاع غزة، ووضع إطار للمفاوضات يؤدي إلى تسوية دائمة. وإذ قابل المشاركون هذا التطور بالترحاب والتأييد، رأوا أن الأمر يتطلب الشجاعة وحسن القيادة في هذه المرحلة الحاسمة من عملية السلام. ورئي أن هذا التطور يمثل خطوة أولى نحو تحقيق سلام عادل وشامل على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، ونحو إعمال الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير.

٢٣ - وأكدوا ضرورة قيام المجتمع الدولي عموما بزيادة تكثيف دعمه للشعب الفلسطيني وممثله الشرعي، منظمة التحرير الفلسطينية، أثناء العملية الانتقالية الصعبة الماثلة أمامه. ودعوا إلى تقديم مساعدة فعالة إلى الشعب الفلسطيني في إنشاء مؤسساته المقبلة وإعادة بناء هياكله الأساسية الاجتماعية واقتصاده، وهي أسس لا غنى عنها لكي يمارس على الوجه الكامل حقوقه غير القابلة للتصرف.

٢٤ - وأعاد المشاركون تأكيد المسؤولية الدائمة للأمم المتحدة من أجل الوصول إلى حل عادل وشامل لقضية فلسطين. وفي هذا الصدد شددوا على أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في توفير كل المساعدات بهدف الإسهام في إحلال السلم في الشرق الأوسط.

- - - - -